الأمم المتحدة

A/55/PV.49

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٤٩**
الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٣٣ من جدول الأعمال

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/55/377)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (A/55/338)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر أيلول/سبتمبر طلب، في رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس الجمعية، إلى الجمعية العامة أن تستمع في جلسة عامة إلى بيان يلقيه مراقب الكرسي الرسولي في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٣ من جدول الأعمال.

وبالنظر إلى الأهمية التي تتسم بها هذه المسألة محل المناقشة، يقترح أن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراح الاستماع إلى مراقب الكرسي الرسولي في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أقول للجميع أسعدتم صباحا. إن قاعة الجمعية العامة تزخر بالناس ونحن نوشك على بدء المناقشة بشأن ثقافة السلام.

لقد حدث من قبل، منذ زمن غير بعيد، أن كان من المعتاد أن يتضمن كل عرض قدمته عن ثقافة السلام قسما بعنوان ''ما هي ثقافة السلام'' ومنذ ذلك الحين قطعنا شوطا كبيرا في فترة زمنية قصيرة نسبيا. واليوم، ليس هناك تفهم مشترك لثقافة السلام فحسب، وإنما هناك أيضا حركة عالمية ظاهرة للتقدم بمبادئها السامية وأعمالها كما حددت في الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

إننا نثني على الأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة A/55/377 الذي يضم مساهمات منظومة الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام ويوفر أساسا مفيدا لتنفيذ العقد الدولي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-72357 (A)
0072357

لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. والإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، اللذان اعتمدهما الجمعية العامة في القرار ٢٤٣/٥٣ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ يدعوان إلى القيام بحركة عالمية من أجل ثقافة السلام، ويحدد مجالات العمل التي ينبغي أن توجه الحكومات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في نشر وتقوية ثقافة السلام.

ويوفر الإعلان وبرنامج العمل لنا جميعا مجموعة واضحة من المبادئ التوجيهية للعمل. إنهما وثيقة عالمية بالمعنى الصحيح، تتجاوز الحدود، والثقافات، والمعتقدات والمجتمعات. وتحدد العناصر الفاعلة التي لها دور في التقدم بثقافة السلام. وبالإضافة إلى الدول والمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، تتضمن الزعماء الدينيين وقادة الطوائف والآباء والأمهات والأسر، والمدرسين، والفنانين، والأساتذة، والصحفيين والطلاب – أناس من كل مناص الحياة. والمجالات المحددة في برنامج العمل – وهي التعليم، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين المرأة والرجل، والمشاركة الديمقراطية، وتحسين التفاهم والتسامح والتضامن، والسلم والأمن الدوليان – لا تزال هي أولويات الأمم المتحدة منذ تأسيسها.

وكما يذكر تقرير الأمين العام ”أما الجديد فهو صلتها ببعضها البعض في إطار مفهوم متكامل وحيد“. ويذكر أيضا أن ”هذه هي المرة الأولى التي ربطت فيها جميع هذه المجالات ببعضها ليتسنى تحقيق تكاملها وتضافرها“.

واعتماد برنامج العمل بشأن ثقافة السلام هو، مع هذا، الخطوة الأولى فقط. ونجاحنا سيعتمد على قوة شراكتنا لتنفيذه. ولنجاح حركتنا، علينا أن نبني تحالفا كبيرا لثقافة السلام. وللمجتمع المدني دور هام ومحدد جدا في ذلك التحالف. وبدون دوره النشط، لا يمكننا أبدا أن نشرك الطوائف والمجتمعات في بناء ثقافة سلام عالمية.

وخلال السنة الدولية الحالية لثقافة السلام، شهدنا ذلك التحالف الكبير يتكون. ومن دواعي السرور أن نرى ثقافة السلام تحظى بقبول عالمي أوسع وأوسع، عن طريق جهود الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وعن طريق اللجان الوطنية والمحاور الوطنية التي تكونت خلال العام؛ وعن طريق مشاريع منفذة عالميا ووطنيا ومحليا؛ ومن خلال مشاركة واسعة من جانب المجتمع المدني؛ وعن طريق بيانات معلنة للمنظمات الإقليمية؛ وعن طريق حلقات دراسية، وحلقات عمل وندوات تعقد في أنحاء العالم. إننا نشهد الحركة وهي تكتسب قوة دفع لا يمكن عكس اتجاهها.

ونحن نتطلع إلى العقد القادم للحصول على مزيد من الدعم لثقافة السلام وعلينا أن ننتقل بحركتنا إلى شوارعنا حيث الجريمة والتشرد مرضان مستوطنان وإلى مدارسنا حيث يتعلم أطفالنا الدروس الخطأ؛ وإلى أحيائنا حيث الفقر معذب نفسيا وتحقيق الوئام مجرد أمل؛ وإلى مجتمعاتنا حيث يستمر التمييز والاستبعاد؛ لكن الأكثر أهمية، إلى كل عقل بشري، لإخماد شرور التعصب والعدوان، والجهل والأنانية.

إن عملنا خلال العقد القادم سيتمثل في وضع الطفل في قلب الحركة من أجل ثقافة السلام. وبترسيخ ثقافة السلام في الأجيال المقبلة، نضمن مستقبل السلام. وبنغلاديش، كما فعلت في سنوات سابقة، ستطرح مشروع قرار بشأن هذا البند. وسيركز المشروع على طرق ووسائل جعل الطفل محورا للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. كما أعلن في القرار ٢٥/٥٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وسيوفر مشروع القرار لكل الوفود، وسنجري مشاورات للانتهاء منه بعد ذلك. ولهذا نرجو أن يظل البند مفتوحا بعد مناقشة اليوم العامة لاعتماد مشروع القرار هذا.

واسمحوا لي بأن أعرض المضمون العام لمشروع القرار الذي يجري وضعه أولا، يوفر الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة الطفل لنا مجموعة واضحة من الإجراءات التي ينبغي أن تشكل أساس الأنشطة خلال العقد.

ثانيا، سيكون هدف العقد، كما ذكر الأمين العام، جعل الطفل في قلب الأنشطة من أجل ثقافة السلام ولزيادة تعزيز الحركة العالمية لثقافة السلام. وأهداف العقد يمكن التقدم بها عن طريق دعم الشراكات والشبكات القائمة ووضع أخرى جديدة وأيضا عن طريق الاستخدام الكامل لتكنولوجيا المعلومات الجديدة.

ثالثا، خلال العقد، ينبغي لليونسكو أن تواصل القيام بدورها التنسيقي الهام في الحركة العالمية لثقافة السلام، وينبغي أن تكون مثل الوكالة الرائدة للعقد. وينبغي أن تنظم الاستعراضات والتقييمات لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل خلال العقد عند منتصف المدة في ٢٠٠٥ وعند نهاية العقد في ٢٠١٠.

رابعا، ينبغي أن تشارك سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة مشاركة وثيقة، وينبغي أن تشرك شبكات شركائها من أجل نجاح العقد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يكون للدورين اللذين تقوم بهما منظمة الأمم المتحدة للطفولة وجامعة السلام أهمية كبيرة، بالنظر إلى أهمية التعليم في حياة الأطفال والشباب.

خامسا، المشاركة الوثيقة من جانب مختلف اللجان الوطنية ونقاط التركيز والعناصر الفاعلة العديدة في المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية، أساسية لنجاح العقد وتجعله هاما على كافة الأصعدة.

سادسا وأخيرا، ينبغي أن تكون للعقد أهمية خاصة بالنسبة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وللمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في العام نفسه في جنوب أفريقيا.

السيد بوسيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، تشارك في هذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يشكر الأمين العام على تقريره عن تنفيذ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ووكالات الأمم المتحدة التي ساهمت فيه.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يتطلب النهج السلمي في العلاقات الدولية الإرادة الحازمة من كل العناصر الفاعلة أن تكون منخرطة في تعزيز التسامح واحترام الآخرين. وكما تذكر ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ''اليونسكو''.

> ''لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام''.

والمجتمع الدولي القائم على ثقافة السلام يجب أن يبنى على التسامح، والعدل، وحقوق الإنسان والديمقراطية.

والاتحاد الأوروبي يعتقد أن التعليم هو الأداة الرئيسية لنشر وتعزيز هذه القيم. وكما يؤكد الأمين العام في تقريره، فإن التسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن تكون محل اهتمام خاص في التعليم وزيادة الوعي بين جميع العناصر الفاعلة الدولية وبخاصة قطاع التعليم.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن اليونسكو، في ضوء عملها في الأمور التعليمية، لها دور رائد تقوم به في هذا

المجال. ومحفل داكار العالمي للتعليم بشأن موضوع ''التعليم للجميع'' عهد إلى المجتمع الدولي بمهمة ضمان التعليم الأساسي للجميع، بصرف النظر عن العمر أو الخلفية الجغرافية أو الاجتماعية. وعهد إلى اليونسكو بولاية مدتها ١٥ عاما لاتخاذ مبادرات تنسيق للوفاء بذلك الهدف.

والاتحاد الأوروبي يعتبر أن قيم التسامح، وحقوق الإنسان والعدل عناصر أساسية للتعليم الأساسي وعناصر لا غنى عنها لكل السياسات الإنمائية الفعالة. ويدعو الاتحاد الأوروبي اليونسكو إلى تطوير شراكات بسرعة مع المنظمات، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة التي ستساعدها على القيام بهذه المهمة بنجاح.

لقد علم التاريخ بلدان الاتحاد الأوروبي أن التسامح وحقوق الإنسان لا يتوفران أبدا في كل الأوقات. حتى في المجتمعات الديمقراطية. ويسرنا إذ نرى الأمم المتحدة إذ تسعى إلى النهوض بالقيم في المجتمع الدولي قد استعادت لجوهر أنشطتها واحدة من المهام الأساسية التي أوكلها إليها الميثاق.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): حكومة جمهورية بيلاروس تولي اهتماما كبيرا لبند جدول الأعمال المتعلق بثقافة السلام. إننا - كدولة عانت في كثير من الأحيان معاناة فظيعة من الحروب والصراعات طوال تاريخها - تهتم اهتماما كبيرا بوضع وتعزيز كل الأفكار المتعلقة بضمان مستقبل سلمي لكل كوكبنا. وثقافة السلام هي بالتأكيد واحدة من تلك الأفكار النبيلة.

والدورة الراهنة لها أهمية خاصة للمناقشة بشأن وضع ثقافة السلام وفي مؤتمر قمة الألفية، أكد رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامهم بالسلام. وركز إعلان الألفية على مجالات العمل الرئيسية التي ينبغي للمجتمع العالمي أن يتخذها ليكفل رفاهية وازدهار الكوكب في القرن الحادي والعشرين. ونحن نأمل أن تنفذ أحكام الإعلان.

إن ثقافة السلام مرتبطة ارتباطا عضويا بفكرة نشاط الأمم المتحدة لمنع الصراع والحرب. واليوم، ونحن نناقش التدابير لمنع ظهور أزمات في أبكر مراحلها، حتى تصبح ثقافة الحوار والحلول الوسطى مهمة ذات أهمية حيوية. ومناقشتنا اليوم يراد بها إمداد الجمعية العامة بأدوات إضافية لدمج المبادئ السامية للسلام بشكل نشط في الأنشطة العادية اليومية لشعوب بلداننا. وفي هذا السياق، هناك دور كبير تقوم به جامعة السلام التي تؤيدها بيلاروس وتشجعها.

إن الخسائر البشرية في الصراعات كبيرة، والجراح التي تصيب مستقبل العالم والترابط بين الشعوب تلتئم ببطء أكبر من التئام الجراح الجسدية. وفي هذا السياق، فإن العمل من أجل تعزيز القيم الاجتماعية والأفكار والروابط التي تعكس الاهتمامات المشتركة وتعلو على الخلافات التي تؤدي إلى الصراعات، يجب أن يكون موضع اهتمام رئيسي. وبيلاروس مستعدة للمشاركة في العمل لوضع ثقافة السلام وإدماجها بأقوى وسيلة ممكنة في ضميرنا الاجتماعي.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): تتناول الجمعية العامة اليوم بندا من أهم البنود التي تعكس أهداف ومبادئ بل وفلسفة منظمة الأمم المتحدة نفسها، وهو بند ''ثقافة السلام''، فقد آلينا على أنفسنا نحن شعوب العالم أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، كما اعترفنا وتعاهدنا انطلاقا من القيم الأخلاقية المشتركة لحضاراتنا المختلفة، وبغض النظر عن الثقافة أو اللغة أو الدين على التعاون والتفاهم من أجل تحقيق آمال البشرية في السلم والأمن وتطلعاتها نحو التنمية والرخاء. ولكن مع كل أسف، بدلا من أن تسلك الإنسانية طريق التعايش والسلام، شهد العالم، ولا يزال يشهد، أشكالا مختلفة من الصراعات

والأزمات العرقية والقبلية والدينية والإقليمية، كما عانى من تفاقم الأزمات الاقتصادية والأخطار النووية والبيئية، وتأثر بالاستخدامات غير الرشيدة للتكنولوجيا والتقدم العلمي.

من هنا كان لا بد من تفعيل الحوار الداعي إلى تعزيز ثقافة السلام على اختلاف توجهاتها، حيث أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام. وسعت إلى الوصول إلى حد أدنى فكري وقيمي وعلمي مشترك، نتعاون فيه جميعا لنصون للإنسانية كرامتها وقيمها وحرياتها وخصوصياتها. وكما أخرجت ثقافاتنا المتعددة جميعا وبلا استثناء عددا من دعاة الحروب والطغاة والمدمرين، أخرجت كذلك قادة عظاما ودعاة سلام ومخترعين ومبدعين وعلماء ومكتشفين وساسة أقاموا أسس ثقافة السلام.

ولا شك أن تعزيز ثقافة السلام يكتسب أهمية خاصة مع بداية الألفية الثالثة، وفي ضوء عزم عالمنا الذاخر بتنوعه وثقافاته على تبني نهج جديد يقوم على أهداف ومفاهيم مشتركة، لا تفصل بينها أيديولوجيات ومعتقدات فكرية وثقافية ودينية، بل سعي مشترك للتفاهم والتعاون بين الشعوب والأمم ذات الثقافات والتوجهات المختلفة، يساهم بشكل مباشر في التطور التدريجي لمفهوم السلام وثقافة السلام، التي يجب، بدورها، أن تلعب دورا جوهريا في تأمين التعاون والتفاهم والحوار بعيدا عن العدوان ومحاولات الغموض، سواء الفكري أو العسكري أو الاقتصادي أو غيرها.

وتؤمن مصر في هذا الصدد بأهمية نشر وتعزيز ثقافة السلام من خلال تعزيز السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح الشامل، والاهتمام بالتعليم، والتصدي لكل المشاكل والعقبات التي تعوق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وخلق البيئة الوطنية والدولية المواتية والهادفة إلى القضاء على الفقر، بما ينطوي عليه ذلك من عوامل كالتجارة والاستثمار، وتقديم الموارد المالية، والمساعدات الفنية، ونقل التكنولوجيا، فضلا عن تعزيز التكامل الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وكرامته، فضلا عن تمكين المرأة، وتأكيد المساواة بينها وبين الرجل، وكل ذلك في ضوء مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي يجب أن تبقى هي الإطار الأمثل الذي يحدد رؤية العالم لثقافة السلام انطلاقا من مبادئ احترام سيادة الدول واستقلاليتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ومما يثير الدهشة ويدعو إلى القلق في الوقت نفسه أنه بينما تنادي دول العالم وتؤكد على ضرورة احترام وتعزيز ثقافة السلام، لا تزال الحروب تقتل الآلاف من المدنيين الأبرياء وخاصة الأطفال الذين صاروا إما هدفا لها أو أداة فيها. وبالرغم من ارتفاع عدد من ذُبح من الأطفال أو خُطف أو حُوصر في الاشتباكات أو شُوه بالألغام الأرضية، لا يزال عدد من حرموا من احتياجاتهم المادية والذهنية والعاطفية في المجتمعات التي تمزقها الحروب والنزاعات أكبر بكثير، فقد فقدَ الملايين منهم أسرهم وديارهم، ناهيكم عن سنوات الدراسة والشباب، وأصيب البعض منهم بصدمات نفسية دائمة من جراء ما شاهدوه وعاشوه من أحداث، وهو ما يدعونا إلى التأكيد على أهمية قرار الجمعية العامة بإعلان العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. فالأطفال هم مستقبل الحضارة البشرية ومستقبل كل مجتمع، وتنميتهم والحفاظ عليهم وعلى حقوقهم مسؤولية مشتركة لنا جميعا ستجني الأجيال القادمة ثمارها إما حربا وعنفا أو سلاما وتنمية.

ويدعونا الكلام عن ثقافة السلام كذلك إلى الإعراب عن القلق البالغ بل والغضب الشديد من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا مخالفة بذلك كافة المبادئ والأعراف والقواعد الإنسانية

المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات حقوق الإنسان وبرنامج عمل ثقافة السلام. فاليوم، وبعد أكثر من نصف قرن، ما زلنا نناصر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعاني ويواجه كافة مظاهر العنف والقمع والاستبداد والظلم، في ضوء استمرار قتل القوات الإسرائيلية للرجال والأطفال، بغض النظر عن أي التزام سياسي أو قانوني أو حتى أخلاقي في هذا المجال. وبينما نتكلم عن ثقافة السلام، لا نستطيع تجاهل نداءات الكرامة والاستغاثة الصادرة عن الشعب الفلسطيني الذي يعيش في أقسى الظروف اللاإنسانية التي تؤرق الضمير العالمي. ولقد تركت الأمم المتحدة، بصفتها صوت المجتمع الدولي ورمز الشرعية الدولية، بصماتها على تطور النزاع العربي الإسرائيلي، سواء في الحرب أو في السلم، من خلال مساهماتها القيمة والمتمثلة في القرارات التاريخية الصادرة على مدى العقود الماضية بشأن القضية الفلسطينية. وحان الوقت لأن تعلن عن التزامها بتنفيذ برنامج عمل ثقافة السلام الداعي إلى تعزيز كرامة الإنسان وإنهاء الاحتلال الأجنبي.

من هنا تطالب مصر بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة في إطار سلام عادل وشامل يقوم على أسس قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، كما تطالبها بتنفيذ ما التزمت به ووقعت عليه من اتفاقيات تهدف إلى دفع عملية السلام واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة، تحقيقا للمصلحة المشتركة لكافة شعوب المنطقة وحرصا على الاستقرار وإرساء لقواعد العدالة والإنصاف والتوازن وحفاظا على مصداقية الشرعية الدولية والنداءات الداعية إلى تمكين مفاهيم الأمن البشري وحقوق الإنسان.

وتطالب مصر بتحديد العناصر الإسرائيلية التي تنتهك أبسط قواعد القانون الدولي وتضرب بمبادئ حقوق الإنسان عرض الحائط، بغرض محاكمتهم لما ارتكبوه من ظلم بيِّن وعنف غير مبرر ضد الشعب الفلسطيني المناضل.

مع كل التحديات والمآسي التي يواجهها عالمنا، فإننا لا نزال نستشعر التفاؤل من إمكانية العمل المشترك للتوصل إلى غاياتنا في مجال تعزيز ثقافة السلام في الألفية الجديدة فنحن نريد مستقبلا أفضل لأبناء شعوبنا، نريد لحقوق الشعوب والأمم أن تُحترم دون اختلاف في الأولويات والتعاريف، نريد لعملنا السياسي المشترك أن يترسخ دون الكيل بمعيارين، نريد تنمية حقيقية لا تكرس الفقر أو تتجاهل أسبابه، نريد بيئة نظيفة وعلما وتكنولوجيا يستفيد الجميع من إنجازاتها وتطبيقاتها، كما نريد أخيرا التزاما بالقانون واحتراما للأعراف والمقاصد والمبادئ التي أجمعنا عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ودعونا نعترف بأننا لن نحظى بغاياتنا دون حوار جاد وبناء بين الحضارات، حوار قائم على المساواة والاحترام المتبادل، ولا شك أن الأمم المتحدة كمحفل يضم كافة الثقافات والتوجهات لها دور حيوي في تقريب وجهات النظر وتعزيز التفاهم والتعاون. ولا شك أن إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام هو أبلغ دليل على التزامنا بالعمل داخل منظمتنا الدولية من أجل المستقبل، فثقافة السلام، كمجموعة من القيم وأنماط السلوك القائمة، على أساس مبادئ الحرية، والعدل، والديمقراطية، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والأمن البشري. ونكرر مرة أخرى الأمن البشري، والتسامح والتضامن والمساواة والتكافؤ ووحدة المعايير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحريم العدوان والاحتلال، واحترام السيادة، والتعددية، وخصوصية كل مجتمع هي خطوة فعالة نحو تعزيز الحوار الهادف إلى التفاهم المتبادل والتعايش المشترك.

السيدة موهانتا (الهند) (تكلمت بالانكليزية): مجالات العمل الثمانية التي حددتها الجمعية العامة لنشر ثقافة السلام، التي يذكر بها الأمين العام في تقريره، تشمل الكثير من عمل منظومة الأمم المتحدة حتى أن هذا البند من جدول الأعمال يساعدنا على قياس التقدم الذي نحققه نحن، كدول أعضاء، والأمم المتحدة، كمؤسسة نحو النهوض بأهدافنا المشتركة.

المجال الأول من هذه المجالات الثمانية هو إشاعة ثقافة السلام عن طريق التعليم. وقد أبلغ الأمين العام عن الخطوات المتخذة في أنحاء العالم لوضع ذلك موضع التنفيذ العملي. وعلينا الإحاطة علما بالاستثناءات الخطيرة. والنزاع الذي لا ينتهي في أفغانستان، وهو أكثر الصراعات التي تحيق بالعالم اليوم إطالة وشراسة، يبقي عليه شباب لم يعلموا وهم أطفال سوى الحرب وثقافة التعصب، والرفض والكراهية. وقد كُتب الكثير عن المدارس التي تستغل الفقر لجذب الأطفال إليها بإغراء وجبتين مشبعتين يوميا، وتدريبهم على أن يصبحوا طُعمة المدافع في حرب أو أخرى تذكي نيرانها ويُبقى عليها بشكل زائف تحت اسم الدين. وسُمهم، الذي حُقنت به أفغانستان أولا، انتشر الآن وراء حدودها. ونحن، وجيران آخرون لأفغانستان، نتحمل عبء هذا وآخرون يصبحون أهدافا الآن.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة هي المجال الثاني للعمل. وكخطوة أولى، نأمل أن تنفذ التزامات إعلان قمة الألفية، حيث لم تنفذ الالتزامات التي اتفق عليها في مختلف المؤتمرات العالمية خلال العقد الأخير. وفي بعض المناطق، تباطأت التنمية الاقتصادية، أو أنها لا تجاري خطى الاحتياجات. والعولمة ألقت ضغطا على التنمية الاجتماعية. والتجربة تبين أن المنافع غير المتساوية من النمو وعدم تحقق نمو يمكنها، على حد سواء، تحدث توترات يمكن أن تؤدي إلى صراعات داخل الدول وفيما بينها. وثقافة السلام يمكن أن تبقى حقا ما دامت هناك تنمية اقتصادية واجتماعية غير متساوية أو خائرة القوى.

إن احترام كل حقوق الإنسان يشكل مجال العمل الثالث. وهنا أيضا، لم يكن التقدم متكافئا. ووضع تفسير ضيق انتقائي لحقوق الإنسان أصبح أداة سياسية في يد القوي. وسواء كان هذا يعزز حقوق الإنسان أم لا، وسواء كان هذا هو المراد فعلا أم لا، فهذه نقطة خلافية. إنما الواضح هو أن حقوق الإنسان أصبحت ساحة للصراع بين الدول، وسيكون من قبيل تبسيط الأمور القول بأن الصدام يقوم فقط بين البلدان التي تعزز حقوق الإنسان والتي تنتهكها. إن التوتر يقوم بين الذين يعظون بخصوص حقوق الإنسان والذين يستاءون من النصيحة. يجب علينا، لكي ننشر ثقافة السلام أن نعمل، بشكل جماعي وبدون ادعاءات بتفوق ثقافي أو أخلاقي، على تعزيز حقوق الإنسان للجميع، دون وضع تمييزات عشوائية بين مجموعة من الحقوق ومجموعة أخرى؛ فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها نفس أهمية الحقوق الاجتماعية والسياسية في النهوض بثقافة السلام.

والمساواة بين المرأة والرجل هي مجال العمل الرابع. إن متابعة مؤتمر بيجين في أوائل هذا العام في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بينت لنا المدى الذي لا نزال بحاجة إلى الوصول إليه. وفي الحقيقة أنه في مناطق كثيرة، كانت هناك تقهقرات بعد مؤتمر بيجين، بدلا من تحقيق تقدم. ومجموعات هامة من البلدان تبدو متلكئة في مواصلة احترام الالتزامات التي قبلتها في بيجين؛ وأخرى لا تهتم إلا بتفسير سطحي مثير للجدل تماما لحقوق المرأة. وفي مجلس الأمن، منذ أسبوعين، كانت المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن مناقشة مثيرة، لكنها بينت تماما كيف أن الدور الذي لا تزال تقوم به المرأة في النهوض بالسلام دور هامشي.

المشاركة الديمقراطية هي المجال الخامس، وهذه تشكل الأساس الذي يقوم عليه كل شيء آخر. خلال العقد الأخير، أصبحت الديمقراطية تقريبا قاعدة الحكم. وقد رحبنا بظهور ديمقراطيات جديدة ومستعادة. وللأسف، خلال العامين الماضيين فإن بلدانا عديدة مما حققت الديمقراطية حديثا، قد عادت إلى النظام الشمولي للحكم. وحيث لا تكون ديمقراطية، وحيث تدير الحكومات أنظمة عسكرية، من غير المحتمل أن يحظى أي مجال من مجالات العمل السبعة الأخرى التي يحتاج إليها لنشر ثقافة السلام بأي اهتمام. ولا بد من الذود عن الديمقراطية، ولذلك سرنا أن شكلت في أوائل هذا العام ''جماعة الديمقراطيات'' لتقوم بهذا تماما. وإشاعة الديمقراطية وروحها كقاعدة ينبغي أن تكون حاسمة لعمل الأمم المتحدة، لكن المنظمة لا تزال متخلفة كثيرا عن منظمات أخرى مثل منظمة الوحدة الأفريقية والكمنولث اللتين قررتا، ولهما الفضل في هذا، مقاطعة الذين يطيحون بالديمقراطيات. وقد حان الوقت كي تنظر الأمم المتحدة بشكل جاد في اتخاذ إجراء مماثل.

والمجال السادس هو التفاهم والتسامح والتضامن. وهنا، أيضا، السجل غير متكافئ. ومحاولة تعزيز الحوار بين الحضارات، مبادرة مقيدة، لكنها يجب أن تكون شاملة حقا، وليست مقيدة سواء بتفسير جامد أو انتقائي للحضارة أو بتحقيق أي هدف سياسي غير هدف تقوية الشعور بالتضامن بين كل المواطنين في العالم وتقدير واحترام إسهام الثقافات. لقد بينت التجربة أنه حتى عندما يحتاج إلى هذا التضامن بشدة، وعلى سبيل المثال، عندما تحدث كوارث، فإن الاستجابة الدولية لا تكون ثابتة جدا، وتقررها تماما تقريبا الاعتبارات السياسية. وما توصف بشكل لاذع بأنها محاباة إنسانية لا تعزز ثقافة السلام.

ومجال العمل السابع يتعلق بالتدفق الحر للمعلومات والمعرفة، لقد أبلغ الأمين العام عن مختلف الطرق التي يمكن بها استخدام أو إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات. وقد ذكرنا أيضا بالدور الهام الذي يجب أن تقوم به وسائط الإعلام الجماهيري. ونحن نؤيد تعليقاته. وبينما ركز الأمين العام على تدفق المعلومات، من المهم بنفس القدر أيضا على الأقل أن يكون هناك تدفق حر للمعرفة. المعرفة، وعلى وجه الخصوص المعرفة العلمية، تُتقاسم في الحقيقة الآن بشكل أقل تحررا مما كانت عليه من قبل. ولما كنا نعيش في عصر يتسم بالمعرفة، فإن الذين يحرمون من الوصول إليها سيزداد تخلفهم عنها؛ وإذا خلقت بهذا طبقة محرومة بشكل دائم، فإنه سيتعذر إقامة سلام عالمي.

المجال الأخير هو مجال السلم والأمن الدوليين. وإذا كانت الديمقراطية هي التربة التي نزرع فيها ثقافة السلام، فإن السلم والأمن الدوليين ثمرتها. لكن، مع أن هذا قد يبدو من حشو الكلام، فإن هناك الكثير الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة لنشر ثقافة السلام في الإجراءات التي تتخذ لتعزيز السلم والأمن. والأكثر وضوحا، وبالتأكيد الأكثر أهمية، هو نزع السلاح النووي. إن أول تحرك عالمي حقيقي للسلام نشأ للضغط من أجل نزع السلاح النووي العالمي. وما دمنا نعيش في ظل تهديد الإبادة النووية، فإن المجتمع الدولي لن يمكن أبدا أن يُقال عنه أنه يتمتع بالأمن. ومما يثير القلق واليأس بشكل خاص أن بعض أقوى الدول الحائزة للأسلحة النووية تقيم أمنها على أن تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة، حتى ضد الدول غير المسلحة بأسلحة نووية. وهذا لا يعكس ثقافة السلام، ويقوض بشكل مستمر السلم والأمن الدوليين.

إن حفظ السلام هو الأداة التي طورتها الأمم المتحدة طوال السنوات الخمسين الماضية لاستعادة السلام والأمن حيثما ينتهك انتهاكا خطيرا. والأمم المتحدة تعتقد بشكل متزايد أن أية عملية لحفظ السلام لن يُكتب لها النجاح الدائم إلا إذا ساعدت على تهيئة وتثبيت إطار سياسي يعزز

الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وبيئة تساعد على استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه كلها عناصر ثقافة السلام. وبالتحديد، هذا كله لا يمكن القيام به إلا بواسطة قوات حفظ سلام لها خبرة في هذا في بلدانها؛ ولا يمكن أن تقوم به وحدات عسكرية أو وحدات شرطة من بلدان لا تتوفر فيها تقاليد ديمقراطية أو حيث تكون لسلطات عسكرية ممارسة للإطاحة بالديمقراطية. وإذا استخدمت الأمم المتحدة تلك القوات في عملياتها لحفظ السلام فإنها لا بد أن تعلم أن الأهداف التي ترغب في تحقيقها ستحبط. وهذا ليس بحاجة إلى إيضاح، لكننا نشعر بالدهشة لأن الأمم المتحدة لا تعمل على ذلك.

هذا تقييم عام لما وصلنا إليه في مجال نشر ثقافة السلام. ومن الواضح أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين عمله، ونحن نأمل أن يغطي الأمين العام في تقريره القادم التطورات في عمل منظومة الأمم المتحدة في مجالات العمل الثمانية كلها التي يُحتاج إليها لتعزيز وتطبيع ثقافة السلام.

السيد برادهام (بوتان) (تكلم بالانكليزية): لقد قيل مرارا إن الحرب والسلام يولدان في عقول البشر. ولذلك، لكي نمنع الحرب والعنف من الضروري أن نغير تفكير وسلوك الناس. وهذا يمكن القيام به على أفضل وجه بترسيخ ثقافة السلام واستدامتها وتطبيعها في كل مجتمع على مختلف مستويات القطاعات الاجتماعية. وهي لا بد أن تبدأ بالأفراد والأسر. ولا بد أن تلقن للأطفال في بيوتنا ومدارسنا منذ نعومة أظفارهم. ولا بد أن تمارسها الحكومات وينشرها المجتمع المدني والزعماء الدينيون. واستخدام العنف في إيجاد الحلول إذا كان غير عادل، أو كان قائما على استغلال القوي للضعيف، لا يمكن أبدا أن يؤدي إلى سلام دائم.

بالرغم مما ذكرت توا، يدرك المجتمع الدولي أن عالم اليوم يفتقر إلى ثقافة السلام وأنه لا يزال أمامنا شوط نقطعه ونتعلم فيه دروسا صعبة. ومهما كانت الحلول صعبة، ومهما كانت العملية شاقة، لا بد من تحقيقها عن طريق الحوار والوسائل السلمية، وليس عن طريق فوهات المدافع. ولكن عندما لا تحقق المناشدات من أجل تسوية المنازعات سلميا النتائج المرجوة بالنسبة للحالات التي يُقتل ويُجرح الناس الأبرياء فيها، من النساء والأطفال، فلا تكون هناك طريقة أخرى سوى استخدام القوة لإنهاء التراعات العنيفة، مهما كان ذلك مؤلما، ومهما كنا مترددين في عمل ذلك.

لقد استخدم المجتمع الدولي العنف في بعض الظروف، وقد يكون عليه أن يفعل هذا في المستقبل. لكن يجب أن نتذكر أن تلك الحالات ينبغي النظر فيها بعناية، وينبغي ألا تستخدم إلا كوسيلة أخيرة عندما تفشل كل الوسائل السلمية الأخرى وتصبح حالة لا تُطاق بالنسبة لأرواح بريئة. والعمل العسكري لمعالجة تلك الظروف ينبغي القيام به بموافقة المجتمع الدولي الواسعة النطاق وبقرار من مجلس الأمن. ومرة أخرى، من أجل الأداء الفعال لمجلس الأمن من الضروري أن تعكس الإصلاحات الكبرى حقائق عالم اليوم. وهذا أمر آخر، ستتناوله الجمعية العامة في إطار بند منفصل من بنود جدول الأعمال.

لقد أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام والعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. هذه أهداف سامية. لكن من الضروري أن نضفي على هذه الإعلانات معنى ومغزى. الاتجار غير المشروع بالأطفال من الدول الفقيرة لغرض الدعارة أو أية أنشطة أخرى غير مشروعة أمر خطير، ولكي نتعامل معه، لا بد أن نتجاوز المناقشات في هذه القاعات. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني البدء بعمل يتسم بالقوة والحزم لإنهاء هذه الممارسات. وكما شهدنا فعلا، إن مجرد القول بأن القوانين موجودة لمنع تلك الممارسات غير

كاف. إن إساءة استعمال الأطفال تقوم في الأساس في ظل الفقر المدقع.

ولا يسعنا هنا إلا أن نرى أن هذه الحالة ستأخذ في السوء في السنوات القادمة مع الزيادة في سكان البلدان النامية، ما لم تبدأ الحكومات والمجتمع الدولي العمل بسرعة هادفة. ومن ثم، يجب أن نتذكر أن العمل يجب أن يشمل تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضرورية التي تساعد الدول والمجتمعات الفقيرة على توفير التعليم المجدي للأطفال وتوفير منشآت صحية ومستقبل يتطلعون إليه.

وحتى تقوم البلدان النامية بهذا كله فإنها تحتاج إلى الموارد، وعلى وجه الخصوص مساعدة إنمائية رسمية، قد تربط بوعود من البلدان المعنية بإقامة حكم صالح مسؤول.

وفي ظل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك، بدأنا سياسة تنمية اجتماعية – اقتصادية في بوتان تتجاوز أرقام الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي. وسياستنا الإنمائية تجعل الإنسان محورها ونحن نطلق عليها ''تحقيق السعادة الوطنية الشاملة''. وأصبح التعايش السلمي أحد دعائم السياسة الخارجية لبوتان. إن روحنا الوطنية تغذيها البوذية، التي أساساها – كما يعلم العالم – ثقافة السلام. لكننا ندرج أيضا أننا نعيش في نظام عالمي معقد تسعى فيه الدول إلى تحقيق مصالحها، ليس فقط عن طريق التعاون، ولكن أيضا على حساب الآخرين. وفي هذا السياق، وفي غياب آليات ذاتية تستهدف حماية وتعزيز مصالح الدول الصغيرة، علينا اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سيادتنا عند الحاجة.

في الختام، أود أن أكرر أن ظروف الفقر المدقع التي تحيق بثلاثة بلايين نسمة، أي نصف سكان العالم، مع زيادة عدد السكان زيادة سريعة، لها علاقة بزعزعة السلم. ولا يمكن أن تكون هناك ثقافة سلام وسط الفقر والانفجار السكاني. ولا يمكن أن تكون هناك ثقافة سلام عندما تؤيد بلدان وقادة العنف والكراهية والإرهاب. ويجب ألا نسمح بأن تحجب تركيزنا على هذه المسائل أية مسائل أخرى. ويجب أن ننظر بعمق إلى هذه المشاكل التي تحيق بالمجتمعات، وتعزز بتصميم وبوعي ثقافة السلام بإيجاد حلول للمسائل التي تنشئ العقبات أمام السلام والسعادة والازدهار.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): القرار الإجماعي الذي اتخذته الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة لإعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، رسم الطريق لبداية هذا القرن الجديد، القرن الذي ينبغي أن تتقهقر فيه ثقافة الحرب وحل الصراعات بوسائل العنف الطريق أمام ثقافة السلام والتسامح. إلا أنه لكي يتحقق هذا، سيكون على البشرية أن تتعلم التعايش على أساس قيم السلام العالمية. ومما لا يقل أهمية القرار الذي أصدرته الجمعية العامة بإعلان العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

إن ممارسة السلام لا يمكن أن تقوم فقط على اتفاقات سياسية واجتماعية واقتصادية بين الحكومات أو أطراف أي صراع. وحتى يكون السلام مستقرا ودائما يجب أن يقوم على اقتناعات المجتمع الفكرية والأدبية، وعلى سلوكياته القائمة على أسس أخلاقية وتضامنية. والسلام عندما يتصور بهذه الطريقة، يمكن أن يعبر عنه بطريقة بسيطة جدا أي أن نتعلم الحب معا.

لذلك، كان تحدينا الكبير هو الانتقال من أنماط الحرب إلى المبادئ السامية للسلام – من ثقافة العنف والتعصب إلى التعايش السلمي؛ نحو ثقافة تقوم على قيم جديدة وطرق سلوك تسود فيها مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية؛ نحو ثقافة تمكننا دائما من اللجوء إلى الحوار والمفاوضات من أجل حل خلافاتنا.

وكولومبيا يسرها أن تعرف من مختلف التقارير، عن الأنشطة الواسعة النطاق التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بشأن موضوع ثقافة السلام. وأود أن أبرز، بشكل خاص، العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) منذ عقد المؤتمر العام الأول في ١٩٤٦ عندما ذكرت أن التعليم – بسبب قدرته على إدخال المبادئ في عقول الرجال والنساء – هو الأداة الأساسية التي يبنى بها السلام. وعلى أساس مبادرة من كولومبيا حظيت بتأييد اليونسكو القيّم، استضافت منظمة الدول الأمريكية اجتماعا في منطقتنا لخبراء حكوميين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لصياغة برنامج تعليمي للسلام في نصف الكرة الغربي.

بعد أن تورط بلدي في صراع داخلي لأكثر من أربعة عقود، استعاد الحق في الحياة في سلام. وأظهرنا ذلك منذ ثلاث سنوات، عندما مارس ١٠ ملايين كولومبي حقهم كمواطنين وأعطوا لرئيس الجمهورية ولاية واضحة محددة للتوصل إلى سلام عن طريق حل سلمي. والتزمت الحكومة الكولومبية بسياسة سلام واضحة باقتناع تام بأن الحل التفاوضي عنصر أساسي في إقامة السلام على أساس قوي واسع.

على نفس المنوال، كجزء من الاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام، وقع ١٢,٨ مليون نسمة من الكولومبيين – حوالي ثلث السكان – إعلان ٢٠٠٠. وقد التزم الموقعون، بقيامهم بهذا، بوضع مبادئ عدم العنف وثقافة السلام موضع التنفيذ العملي في حياتهم اليومية. وقدمت سيدة كولومبيا الأولى الإعلان في الاحتفال الخاص الذي عقد في مقر الأمم المتحدة للاحتفال باليوم الدولي للسلام.

إن أطفال كولومبيا، باعتبارهم ضحايا الصراع المسلح الرئيسيين، ينالون كل الاهتمام. وكل جهد يبذل للوفاء بالالتزام الذي قطع في القرار بإعلان العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم سيبذل من أجلهم. لقد التزمنا ببذل جهود وطنية ودولية حتى لا يشارك أطفال العالم في الصراعات الداخلية لبلدانهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إننا مقتنعون بأنه يمكن تحاشي العنف لكن منع العنف يتطلب التزاما كبيرا ومما لا شك فيه، أن التعامل مع الأسباب الكامنة يعود بفائدة على المجتمع أكبر من فائدة التدخل في الصراعات القائمة. ولكي نفعل هذا، يجب أن نكون باستمرار – كل يوم – راغبين في إيجاد حلول مشتركة، وفي منع الحقائق الموضوعية للنزاعات من أن تخرج عن السيطرة وتصبح أعمالا عسكرية.

إن التزام كولومبيا بالسلام ثابت. ونحن مقتنعون بأن تعبئة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص، ستدعم ثقافة السلام. والعقد الذي بدأ توا سيستمر إذا التزمنا جميعا بتعليم الأجيال المقبلة السلام.

السيدة إنختسيتسيغ (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية) يشرف وفد بلدي أن يخاطب هذه الجلسة العامة للجمعية الألفية بخصوص بند جدول الأعمال المعنون ”ثقافة السلام“ بينما المجتمع الدولي يجد نفسه في خضم الاحتفال بالسنة الدولية لثقافة السلام، التي سيتبعها فورا العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

وكلاهما يلهمه الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام الذي استهدف توحيد العالم حول مجموعة جديدة من القواعد والقيم والمبادئ لفترة ما بعد الحرب الباردة في فجر ألفية جديدة. إن روح الإعلان زاد تعزيزها التزام زعماء العالم بالقيم الأساسية للحرية في مؤتمر قمة الألفية. والمساواة، والتضامن، والتسامح والمسؤولية المشتركة. وذلك

الالتزام يثير الأمل في أن يعيش أبناؤنا وأحفادنا في عالم خال من العنف والتمييز، عالم أكثر شمولا واعتناء ومشاركة.

ومنغوليا تعتبر من المهم أن تكمل الأنشطة في إطار العقد الأحداث الدولية القادمة، بما فيها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وكلاهما مقرر أن يعقد في الخريف القادم.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/377 الذي يبين أنماطا من العمل لتعزيز تنفيذ العقد مع تركيز رئيسي على الأطفال وتعليمهم، بما في ذلك تعزيز القيم والسلوكيات والمواقف الخاصة بثقافة السلام. ونحن نحبذ أيضا نهجا تعليميا شاملا عريض القاعدة، لا أن يكون قاصرا على التعليم الرسمي في المدارس، بل يشمل أيضا التعليم غير الرسمي والتعليم خارج المدارس في مجموعة واسعة من المؤسسات الاجتماعية، بما فيها الأسرة ووسائط الإعلام.

بالإضافة إلى أنماط العمل المشار إليها في التقرير على مستويات التعليم الرسمي وغير الرسمي لنشر ثقافة السلام واللاعنف، يعتقد وفد بلدي أن البرامج الدولية للتبادل التعليمي، وبخاصة على مستوى التعليم الجامعي، يمكن أن تزيد من الإسهام في تحقيق أهداف العقد. والحكومة المنغولية، بالرغم من قيودها المالية الحادة، تتصور زيادة في عدد الشباب الذي يدرسون بالخارج بزمالات حكومية. ونحن نحث المجتمع ا لدولي على أن يشجع ويدعم، عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، على حد سواء، التبادلات التعليمية للأطفال والشباب من مختلف البلدان والثقافات كجزء من الأنشطة التي يضطلع بها خلال العقد.

إن منغوليا إذ تعترف بالدور الحاسم للتعليم في إشراب قيم السلام والتسامح، أكدت مجددا في عدة مناسبات اقتناعها بشأن ضرورة بدء عقد للأمم المتحدة للقراءة والكتابة. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى تقرير للأمين العام، يعد بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ويقدم إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة، يحتوي على مشروع خطة عمل وبرنامج زمني لعقد الأمم المتحدة للقراءة والكتابة. ونحن نعتقد أيضا أن بدء عقد كهذا من شأنه أن يعبئ الإرادة السياسية اللازمة والالتزام على أعلى المستويات نحو تحقيق الأهداف التي وضعها إطار داكار للعمل: التعليم للجميع.

في السياق الوطني، ينبغي تأكيد أن أهداف التعليم توليها أهمية قصوى حكومة منغوليا المنتخبة حديثا، على النحو الذي يعكس في برنامج عملها. وحكومة منغوليا عازمة، في جملة أمور، على زيادة وتشجيع الاستثمار العام والخاص في التعليم، وتحسين إدارة ونوعية التعليم على المستويين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، والتوسع في تعليم ما قبل الالتحاق بالمدارس، والقيام بتدريب المدرسين، وعلاوة على ذلك، طرحت حكومة منغوليا الهدف الطموح الخاص بتعميم الحاسب الآلي في كل المدارس الثانوية في البلاد وتوفير اتصالها بشبكة الاتصالات العالمية بما يتفق مع الهدف المحدد الخاص بالعقد بأنه يجب بذلك جهود خاصة لمد نطاق وصول التكنولوجيات إلى من لم تصله بعد.

إن السنة التي توشك على الانتهاء ساعدت على تحريك الرأي العام الدولي لتأييد ثقافة السلام. والجزء الصغير المكون من ٦٠ مليونا من الموقعين تأييدا لإعلان اليونسكو ٢٠٠٠ لثقافة السلام واللاعنف، الذي جاء من منغوليا يمثل التزاما متواضعا، وإن كان هاما، من جانب كثيرين من أبناء وطني بممارسة التسامح واللاعنف في حياتهم اليومية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن استشهد بعبارة لمعلمة إيطالية، هي ماريا مونتيسوري، إذ قالت:

”إن إقامة سلام دائم مهمة التعليم؛ وكل ما يمكن أن تفعله السياسة هو أن تجعلنا بعيدين عن الحرب“.

وبالفعل لا يمكن الحفاظ على السلام الدائم عن طريق التسويات السياسية وحدها. فثقافة السلام والتسامح واللاعنف يجب حقنها في ذهن كل فرد منذ نعومة أظفاره. إن مستقبلنا يخص أبناءنا. ولكي يكون ذلك المستقبل سلميا ومزدهرا، ينبغي أن ينمو أولادنا مع الاقتناع بأن التفاهم والتسامح والتضامن هي القوى الحقيقية التي ستجعل أسلحة الحرب يعلوها الصدأ في السلم.

السيد كارانزا (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية):

”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام“.

تلك الفقرة من ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تشكل الأساس لمفهوم ثقافة السلام. وجوهر بناء ثقافة سلام هو منع العنف والصراع.

وخلال هذه السنة الدولية لثقافة السلام، يجب أن نزيد وعينا بأهمية القيم، والسلوكيات، والتقاليد، والعادات، والطباع وطرق الحياة التي تحترم الحياة، والبشر، وحقوق الإنسان، التي تجسد وتخلق، على حد سواء، التفاعل الاجتماعي والتغير الداخلي القائم على مبادئ الحرية، والعدل، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح، والتضامن. تلك هي القيم التي تحدد هدف الرفض التام للعنف وتساعد على منع الصراع بمعالجة أسبابه.

إننا نرحب بالعمل الذي تقوم به اليونسكو ووكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة فيما يخص ثقافة السلام. ونرحب أيضا بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. ونحن واثقون بأن برنامج العمل الخاص بثقافة السلام سيكون دليلا يشجع المجتمع الدولي في جهوده نحو سلام عالمي وسيساعد على منع العنف ويسهم في السلام العالمي.

إن غواتيمالا من بين البلدان التي استفادت من برامج العمل بخصوص ثقافة السلام. ومشروع غواتيمالا لثقافة السلام هو برنامج لليونسكو يحظى بدعم مالي من الحكومة الإيطالية في شراكة مع وزارة التعليم الغواتيمالية.

منذ التوقيع على اتفاقات السلام يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تقوم غواتيمالا بعملية لتعزيز السلام ترتكز على ثقافة السلام والمشاركة الديمقراطية. وقد أرست اتفاقات السلام الأساس، وساعدت على فتح مجالات سياسية واجتماعية أوسع، مما مكن من تشجيع المشاركة في المناقشة الوطنية من قبل مجموعات وقطاعات كانت مهمشة طوال تاريخ.

وهدف مشروع غواتيمالا لثقافة السلام هو تعبئة المواطنين نحو ثقافة السلام واللاعنف. والفكرة هي أن العناصر الفاعلة المؤسسية واللامؤسسية – مثل الرجال، والنساء، والشباب، والبنات، والأولاد، والأكاديميين، والرسميين، والمثقفين، ورجال الأعمال، والزعماء الدينيين. ورؤساء البلديات – سيشاركون في جهد مستدام لتكفل لأنشطتنا اليومية إظهار الاحترام والدعم للمجالات الديمقراطية، والتنمية والتعايش السلمي، الذي أصبح ممكنا بالتوقيع على اتفاقات السلام.

وهذا المشروع ساعد على إتاحة الفرص للتفكير بخصوص ثقافة السلام ومناقشتها في المجتمع المدني، وعزز التدريب بخصوص موضوعات ترتبط بثقافة السلام بين المعلمين والشباب والقادة الريفيين. وفي الوقت نفسه تنسق وتنشأ اتصالات مع وزارة التعليم حتى يمكن تضمين موضوع

ثقافة السلام و الديمقراطية في المناهج المنقحة وفي برامج التعليم المدني.

وهناك جوانب أخرى للمشروع ترمي إلى الإسهام في دعم عملية السلام في بلدنا تتعلق بالنهوض بمسؤولية المواطن، وتبنّي تفهم للحقائق الاجتماعية والثقافية والتعددية واحترامها، ودعم التنمية الشاملة للشباب، وتوفير تعليم مدني وتعليم المواطنة الديمقراطية والنهوض بالعلاقات الثقافية المتداخلة.

ومن خلال عقد الحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والدورات التدريبية، والدراسات، والبحوث، والأنشطة الشبابية والريفية، والتعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية وتلقي الدعم منها، يعمل مشروعنا لثقافة السلام على تدريب الأفراد على نشر ثقافة السلام، ورفض العنف في كل مناحي الحياة الاجتماعية، وبخاصة بين الشباب.

ويسرني أن أعلن أن أكثر من ٢٥ مؤسسة، وجامعة، ومدرسة ومن قطاع الأعمال، وشركات الإعلام عن طريق الاتصالات والوكالات الحكومية شاركت في السنة الدولية لثقافة السلام في غواتيمالا، وأن أكثر من ٣٥ حدثا نظمت للنهوض بثقافة السلام ورفض العنف.

ويسرنا أن الأمين العام اقترح أن تواصل اليونسكو أداء دورها التنسيقي في العقد المقبل ووافقت اليونسكو على ذلك. وتلك المبادرات ستمكنا من مواصلة المشاركة في عملية تعزيز وتبني ثقافة السلام في مجتمعنا جنبا لجنب مع بلدان أخرى في العالم تسعى إلى إحلال السلام وإقامة العدالة الاجتماعية.

في الختام، يرحب وفد بلدي بالدور الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة في نشر ثقافة السلام على المستوى العالمي. وإذ نتكلم عن غواتيمالا بشكل خاص، نرحب بالإسهام القيّم الذي تقدمه اليونسكو وبتعاون البلدان الصديقة دعما لجهودنا الوطنية لتعزيز السلام. ونحن نهنئ أيضا اليونسكو على عملها في تنسيق السنة الدولية لثقافة السلام، الذي ينعكس بخاصة في مشاركة بلدان وشعوب كثيرة جدا. بما فيها الذين يزيد عددهم على ٦ ملايين فرد الذين وقّعوا إعلان ٢٠٠٠ لتأييد ثقافة السلام ورفض العنف.

السيدة أوستريا - غارسيا (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أذكّر أن الفلبين تؤيد الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام المعتمدين خلال الدورة الثالثة والخمسين. ولقد شاركت الفلبين مشاركة نشطة في المداولات في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن هذا الموضوع، ولذلك يسرها أن ترى المداولات تعمق جذورها.

لقد أثارت التطورات في العقدين الماضيين آمالا في أن يكون السلام وشيكا. لقد شهدنا الحرب الباردة تنتهي، والستار الحديدي يسقط، والديمقراطية تستعاد، وشهدنا وبلدانا تحقق تقدما لم تحققه من قبل. وشهدنا العولمة تربط بين البلدان، وتكنولوجيا المعلومات توصل فيما بيننا من بعد. إلا أنه في ظلال هذه الصورة المشرقة للتقدم والازدهار هناك عنف دائر، وإحساس عميق بعدم الرضا وخوف كبير، بينما عدد كبير من البشر يعيشون في فقر وبؤس.

ومنذ شهور قليلة، اجتمع زعماؤنا وناقشوا كيفية معالجة شواغل عالمنا الملحة: الفقر، والجوع، والمرض، والتدهور البيئي، والحاجة للمأوى ومسائل عديدة أخرى. لكن مداولاتهم تركزت على موضوع واحد يبدو تحقيقه بعيد المنال بالنسبة لنا إلى الأبد؛ ذلك الموضوع هو السلام.

السلام ليس مفهوما جديدا. لقد ظللنا نناقشه لقرون. لقد تناول الفلاسفة وعلماء السياسة موضوع السلام بالدراسة العميقة، وأعدوا دراسات تحلل حتى أدق

سلوكيات الإنسان ليجدوا تلك الحلقة المفقودة التي يمكن أن تؤدي بنا إلى السلام البعيد المنال. فلماذا السلام بعيد المنال جدا؟ يقول علماء السياسة إنهم إذا عرفوا الإجابة لن تكون هناك حروب أخرى.

وبينما الإجابة تراوغنا، مما يدعو للارتياح أننا نبدي تصميما على السعي إلى القضاء على الحرب. والإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، والحوار المستمر لحصر خلافاتنا، دليل على التزامنا. وكل ما ينبغي عمله الآن هو أن نحول كلماتنا إلى أفعال.

إن برنامج عملنا بخصوص ثقافة السلام يؤكد التعليم بوصفه من الدعائم الأساسية التي تبنى عليها ثقافة السلام في عقول شعبتنا. وهذا صحيح ويجب السعي إلى تحقيق ذلك. إن الأطفال المولودين حديثا لا يعرفون ما هو شكل العالم ذلك الذي يدخلون إليه. ونحن، الذين جئنا قبلهم، نرحب بهم في بيئتهم الجديدة. ومجتمعاتنا تهيئهم طبقا للقواعد والقيم التي نقدسها. لكننا، للأسف، نركز أحيانا على خلافاتنا وليس على إنسانيتنا المشتركة. وإنني أرى أن نبيّن، منذ بداية حياة الإنسان، طريق السلام ونغرس في أطفالنا القيم التي تحترم حياة كل فرد، والقانون والعدالة، وتنشر التسامح. ولنطرح جانبا إساءاتنا ومضارنا التي أقامت الحواجز بيننا في عالمنا. ولنستخدم الإعلام لنشر قيم الإحساس بالغير حتى يكون أولادنا أكثر من راغبين في تفهم الآخرين وقبول اختلافاتهم. ولنجعل تكنولوجياتنا للمعلومات متاحة للنهوض بطريقة للحياة تحبذ السلام وتثريه.

السنة القادمة بداية العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. فلنسع جميعا إلى إعطاء هؤلاء الأطفال – أطفالنا – الفرصة للتمتع بالسلام في حياتهم لكن أولا فلنغرس بذور ثقافة السلام في قلوبهم حتى يتمكنوا من جني ثمار السلام في المستقبل.

السيد باتريشيو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشيد بتقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (A/55/377).

إننا نعتقد أن المبادئ التوجيهية الهامة الواردة في هذا التقرير ستكون بالفعل مفيدة جدا في اتخاذ إجراءات محددة نحو التنفيذ الفعال للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام خلال العقد، الذي اعتمدته الجمعية العامة العام الماضي.

إن إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام يشكل نقطة بداية ممتازة وفرصة للتفكر بشأن إجراءات شاملة حاسمة ضرورية لوضع ثقافة السلام في مركز جهود الأمم المتحدة، والحكومات، وسائر العناصر الفاعلة الدولية والوطنية نحو عالم أكثر عدلا وسلما في الألفية الجديدة.

واعترافا بالأهمية الحاسمة لثقافة السلام ضمَّنت قمة الألفية مفهوم ثقافة السلام ضمن القيم الأساسية الضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. إن إعلان الألفية يذكر:

”يجب على البشر احترام بعضهم البعض بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع. وينبغي ألا يخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، بل ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا ثمينا للبشرية. وينبغي العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات“. (A/RES/55/2، الفقرة ٦٠)

إن التقرير المعروض علينا اليوم يوفر طائفة واسعة من الإجراءات الرامية إلى جعل الأطفال في مركز العقد الدولي لثقافة السلام. ونحن نعتقد أن هذه خطوة هامة نحو إنهاء المعاناة التي لا مثيل لها التي يتعرض لها الأطفال عن طريق مختلف أشكال العنف. إن الأطفال يتأثرون بالفعل تأثرا

خطيرا، في زمن السلم وفي زمن الحرب، وذلك في جملة أمور، بآثار الكوارث الطبيعية والإبادة الجماعية، والصراعات المسلحة وسائر حالات الطوارئ الإنسانية.

ويجب علينا جميعا ألا ندخر جهدا لوقف هذه الحالة. والممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، قدم توصيات هامة في هذا الشأن، بناء على تقرير السيدة غراسا ماتشيل، يجب علينا جميعا أن نبذل جهدا لتنفيذها. ويجب علينا، ليس فقط أن نصدق على الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، وإنما أيضا وقبل كل شيء، أن ننفذها هي والصكوك القانونية الدولية الأخرى المتعلقة بحماية الطفل.

ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لمعالجة أسباب الصراعات الجذرية، التي تلحق معاناة لم يسبق لها مثيل بمدنيين أبرياء وبخاصة الأطفال، سواء كضحايا أو كأدوات للعنف. ولهذا الغرض، يجب علينا جميعا أن ننفذ ونوسع وندعم ثقافة سلام بين جميع أعضاء مجتمعاتنا وبلداننا.

المناقشة التي جرت أمس بشأن أسباب الصراع في أفريقيا تؤكد أنه لا تزال تستبد بالعالم صراعات كثيرة، معظمها في أفريقيا. وقد أشير أيضا إلى أن أي إجراء هام لإنهاء انتشار الصراعات في أفريقيا – وفي أي مكان آخر، فهذا الأمر – يتطلب الجهود المتضافرة لكل العناصر الفاعلة الدولية في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

ويجب على الأمم المتحدة وكل البلدان والوكالات المانحة أن تعالج بشكل جاد مشاكل الفقر، والجوع، والأمية والمرض – مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والتدرن الرئوي – التي تؤثر على قطاع كبير من سكان العالم. وبالمثل، من الضروري معالجة مشكلة الديون الخارجية، وتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتوفير مستويات كافية من المعونة الدولية وفتح الأسواق العالمية أمام العالم النامي.

إن ثقافة السلام لن تكون ذات مغزى ولن تؤدي إلى نتائج إيجابية إلا إذا عالجت جميع العناصر الفاعلة الدولية والوطنية أسباب الصراع معالجة جادة، مهيئة بذلك مناخا مواتيا لسلام وأمن عالميين. ونحن إذ ندرك أن الحروب تتولد في عقول البشر، نرى أن ثقافة السلام واللاعنف أداة هامة وفعالة في منع ظهور وتكرار الصراعات.

وباعتباري من بلد تعرض لحرب عدوان مطولة، ولكن الآن يتمتع بسلام واستقرار، لا يسعني إلا أن أؤكد قيمة مبادئ العفو، والتسامح والمصالحة باعتبارها حجر الزاوية في نشر السلام الدائم. إن شعبنا يجل السلام والاستقرار وكافح دائما من أجلهما في موزامبيق، والجنوب الأفريقي، وفي أفريقيا بأسرها، بل في العالم كله.

وقصة النجاح الذي تحقق في عملية السلام في موزامبيق تعكس اختيارا مقصودا لشعبنا لدعم السلام عن طريق عملية حوار مستمر في مناخ من التسامح، والوحدة مع التنوع، واحترام الاختيارات والحريات الفردية باعتبارها الأسس لسلام دائم في البلاد ولمسيرة ثابتة نحو التنمية المستدامة والتقدم.

وجعل الطفل محور العقد الدولي لثقافة السلام ليس من شأنه سوى تحقيق مكاسب أكبر في مجال إحلال السلام والأمن الدائمين. إن أطفال اليوم هم رجال دولة الغد والمهنيون والأمهات والآباء. والتعليم هو بالفعل أكثر الأدوات مناسبة لطرح ونشر ثقافة السلام واللاعنف. والأطفال، والشباب والكبار ينبغي أن يعلَّموا تبني قيم التسامح، والمساواة، والصداقة، والتفاهم واحترام الكرامة الإنسانية، القائمة على المبادئ العالمية وفي الوقت نفسه على تقاليد وخبرة كل مجتمع.

إن نجاح عقد ثقافة السلام يتطلب، في رأينا، المشاركة الكاملة من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على كل المستويات.

وفي هذا الشأن، نؤيد الاستراتيجية الواردة في تقرير الأمين العام لتنفيذ حركة عالمية لثقافة السلام، تدعو إلى مشاركة الجميع، على كل المستويات في المجتمع، في الانتقال من ثقافة الحرب والعنف إلى ثقافة السلام واللاعنف.

وموزامبيق ستظل شريكا نشطا لليونسكو وسائر وكالات الأمم المتحدة في نشر ثقافة السلام، سواء في موزامبيق أو في أنحاء العالم. والتنفيذ الناجح للعقد سيكون خطوة نحو ضمان عالم أفضل للأجيال المقبلة وسيدعم الأسس لعالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا.

أخيرا، أود أن أشكر الأمين العام على التزامه المستمر بقضية السلام في أنحاء العالم، واليونسكو وسائر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لمبادراتها فيما يتعلق بالعقد.

وموزامبيق تجدد التزامها بمبدأ ثقافة السلام واللاعنف ومستعدة للمساهمة في نجاح العقد.

السيد أندينو سالازار (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن ارتياح وفد السلفادور للدراسة المكثفة التي توليها الجمعية العامة للبند الهام المعنون ''ثقافة السلام''، وعلى وجه الخصوص ونحن نحتفل هذا العام بالسنة الدولية لثقافة السلام، كما أعلنت الجمعية في قرارها ٥٢/١٥ يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

إن السلفادور تولي اهتماما كبيرا لهذا البند لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية بناء السلام في السلفادور في أعقاب الصراع المسلح الذي اجتاح بلدنا خلال الثمانينيات، وبالخبرة العريضة التي حصل عليها مجتمعنا خلال عملية المفاوضات، وبعد ذلك خلال مراحل إعادة البناء الوطني والمصالحة.

لقد عقد في سان سلفادور محفل وطني للتأمل في السلام، والتعليم والثقافة في أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٣، ساعدت الحكومة عن طريقه – برعاية اليونسكو ووكالات دولية أخرى – في إرساء الأسس النظرية والعملية على المستوى الدولي لمناقشات لاحقة يجريها المجتمع الدولي واتفاق على الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام.

ومن بين الأفكار الرئيسية الناجمة عن تجربتنا في السلفادور، في جملة أمور، الفكرة القائلة بأنه لكي ننشر ثقافة سلام، لا بد للمرء أن يحدد المعايير التي توضع لأي برنامج منتظم لثقافة السلام. وهذه المعايير لا بد أن تضمن أن يصبح البرنامج عملا وطنيا.

علاوة على ذلك، برنامج ثقافة السلام يجب أن يساعد على ظهور كيان جديد، مع مراعاة عملية التنمية البشرية. ولبلوغ هذه الغاية، لا بد للمرء من أن يفكر في العوامل التي تعمل ضد ثقافة السلام، سواء من ناحية تصورنا للكيان الوطني قبل الصراع أو رؤانا التي تظهر بعد ذلك.

ومن الأساسي المواءمة بين تلك التصورات الثقافية للسلام، وإقامة عملية حوار ثقافي للحفاظ على قيم السلام ووضعها ومناقشتها ونشرها عن طريق التعليم، والاتصالات الاجتماعية والروح الخلاقة الثقافية وممارسة الديمقراطية. وفي حياتنا اليومية، هذه القيم سيتم إدماجها عندما يظهر أنها تفي بالميول والاحتياجات والتطلعات المشتركة، وعندما تساعد على بناء التضامن بين الأفراد والشعوب. إن المبدأ المركزي الذي تقوم عليه ثقافة السلام هو أن يحترم النظام السياسي كل حقوق الإنسان دون قيد أو شرط باعتبار ذلك قاعدة أخلاقية.

وفيما يتعلق بالسلفادور، فوجود برنامج لثقافة السلام والكيان الوطني لا يعني أن كل المجتمعات يجب عليها أن تصبح متماثلة. بل على العكس من ذلك، تحقيق الانسجام يعني أن كلا من الأطراف المتنوعة في أي صراع يرى في البرنامج الوطني – على أساس مبادئه وتمشيا معها – مصالحه الخاصة به ومصالح القطاعات الأخرى، وكذلك المصالح المشتركة التي تضفي الطابع الشرعي على العملية.

إن ثقافة السلام لا تجعل الصراعات والنزاعات التي توجد داخل المجتمعات وفيما بين الدول ببساطة تختفي. ثقافة السلام تسعى إلى توفير بدائل لحلول سلمية للصراعات والنزاعات، عن طريق المواءمة بين المصالح الأساسية المشتركة، مما يمنع بالتالي تفكك المجتمع ويقوي النسيج الاجتماعي الذي يتبنى العدل والمساواة. وينبغي لها أيضا أن تكفل إمكانية شعور كل عضو بأنه متكامل ومتكافل داخل كيان وطني واحد.

إن السلفادور تتفهم أن بناء ثقافة سلام ليس عملا منفردا كما أنه ليس مجموعة من الأعمال أو المشروعات. وإنما هو عملية مشاركة مستمرة، ومتفق عليها، ومنتظمة وشاملة، وعملية يجب أن تصبح جزءا من دينمية بناء وطني في مختلف المجالات، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. ولذلك، ينبغي لهذا الجهد لبناء ثقافة سلام أن يكون استراتيجيا في طبيعته، وفقا للمبادئ الأساسية الشاملة للبشر من أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة.

لقد أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١١/٣٩ الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، أن شعوب هذه الأرض لها حق مقدس في السلام، وأن الحفاظ على حق الشعوب في السلام وتعزيز تنفيذه التزام أساسي على كل دولة. وهذا الإعلان اعترف به واعتمده على مستوى نصف القارة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، الذين اجتمعوا في كاراكاس، بفنزويلا، للاحتفال بالذكرى الخمسين لاعتماد ميثاق المنظمة. وسمي هذا إعادة تأكيد كاراكاس، وقد عبر عن التزامنا بالمزيد من نشر ثقافة السلام، والتنمية واللاعنف، واعترف بشكل صريح بالحق في السلام باعتباره حقا غير قابل للتصرف وهو متأصل في كرامة الإنسان.

وحكومة السلفادور تلتزم التزاما قويا بنشر وتعزيز ثقافة السلام. وهذا أعربت عنه وزيرة خارجيتنا في بيانها خلال المناقشة العامة في جمعية الألفية، عندما أكدت مجددا أن السلفادور تولي أهمية كبرى

> ”[لاستمرار] الجهود التي ينصب تركيزها على تعزيز ثقافة السلام، لا سيما عشية العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم“.
> (A/55/PV.19، ص – ٢٠)

وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة للإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام، قامت حكومة السلفادور بأعمال مختلفة موجهة نحو تنفيذ برنامج العمل، وأود أن أبرز الأحداث التالية: الحدث الأول هو الاحتفال السنوي بالسلام، الذي يعقد كل عام في كانون الثاني/يناير للاحتفال بالتوقيع على اتفاقات السلام ولتشجيع المواطنين على التفكير بشأن السلام. والحدث التالي هو برنامج تعزيز ثقافة السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى الذي قامت به جامعة السلام. ونتيجة لذلك عقدت أكثر من ستة مؤتمرات متخصصة لمساعدة الناس على أن يتفهموا بطريقة أفضل ثقافة السلام في السلفادور والتعرف على مفهومها، وأيضا لتوعية وسائط الإعلام بالحاجة الماسة لبناء ثقافة للسلام في بلدنا. الثالث، عقدنا في السلفادور محفلين عسكريين لأمريكا الوسطى لثقافة السلام كان هدفهما تحليل دور القوات المسلحة والجيوش في أمريكا اللاتينية في تعزيز الديمقراطية،

وحكم القانون، والتنمية، واندماج أمريكا الوسطى وثقافة السلام في السياقين الدولي والإقليمي الراهنين.

الرابع، وقعت وزيرة خارجيتنا والمدير العام لليونسكو اتفاقا لإقامة مكتب لليونسكو لبرنامج ثقافة السلام. وأصبحت السلفادور بهذا أول بلد في العالم يكرس فيه مكتب لليونسكو تكريسا كاملا لنشر وتعزيز ثقافة السلام في البلد.

الخامس، نشرنا بشكل نشط موضوع ثقافة السلام في كل المحافل المتعددة الأطراف، وعلى وجه الخصوص عن طريق قرار في لجنة حقوق الإنسان اعتمد بتوافق الآراء في ١٩٩٧.

السادس، أدمجنا ثقافة السلام في الخطة الحكومية للرئيس غويليرمو فلوريز بيريز التي تسمى ''التحالف الجديد'' التي تغطي الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٤.

السابع، أعلنت الجمعية التشريعية للسلفادور سنة ٢٠٠٠ ''السنة الدولية لثقافة السلام''.

الثامن إنشاء لجنة وطنية لثقافة السلام برئاسة وزيرة الخارجية تجمع مؤسسات مختلفة تابعة للدولة وهيئات حكومية وغير حكومية تهتم جميعا بنشر ثقافة السلام. وتتضمن أنشطتها الرئيسية وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية بخصوص ثقافة السلام، في المجالات الرئيسية الأربعة التالية: التعليم من أجل السلام؛ إجراءات لمنع العنف واستئصاله، تدابير لنشر المشاركة الديمقراطية، وتعزيز آليات لطرق بديلة لحل الصراعات.

أخيرا، اتخذ برلمان أمريكا اللاتينية مؤخرا القرار (AP/2-CXVII-2000) المعنون ''تأييد الاحتفال بإعلان ٢٠٠٠: السنة الدولية لثقافة السلام واللاعنف''.

في الختام، أكرر التزام حكومة السلفادور وإدارتها السياسية تجاه أهمية مهمة نشر وتعزيز ثقافة السلام. وهذا هو إسهامنا في تحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، واعترافنا بأن إنشاء الأمم المتحدة كان أول خطوة حاسمة يتخذها المجتمع الدولي لبناء ثقافة السلام. ونحن نعتقد أن مهمتنا للمستقبل القريب هي ضمان أن يظل هذا الجهد مستمرا، كما اعترف في إعلان الألفية كل رؤساء الدول أو الحكومات الذين شاركوا في قمة الألفية، الذي يذكر أن ثقافة السلام والحوار بين كل الحضارات ينبغي أن ينشرا بشكل نشط كقيمة أساسية ضرورية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

السيد الجيراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): ثقافة السلام مسألة تحتل جوهر أهداف وشواغل الأمم المتحدة، التي يستهدف كل عمل من أعمالها وكل إنجاز تقوم به وكل جهد تبذله في نهاية الأمر خدمة السلام.

والنظر في هذه المسألة في الدورة الخامسة والخمسين له أهمية خاصة إذ يجيء في الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالسنة الدولية للسلام التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ٥٢/١٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ويستعد فيه العالم لبدء العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، الذي أعلنته الجمعية العامة أيضا في قرارها ٥٣/٢٥ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وينبغي ملاحظة حدثين دوليين هامين آخرين: إعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للحوار بين الحضارات وعقد المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جنوب أفريقيا في ٢٠٠١. وهذا كله سيقع في سياق العمل الدولي الواسع للتسامح الذي يجري القيام به منذ ١٩٩٥ تحت رعاية اليونسكو.

هذا يدل بالتأكيد على قوة الدفع الدولية التي لم يسبق لها مثيل تحبيذا للسلام وثقافة السلام. وبالفعل، إنها لحظة فريدة في تاريخ البشرية مثلت أهميتها الرمزية الكاملة القمة الألفية، التي جمعت زعماء العالم كله معا في نيويورك في أيلول/سبتمبر في التجمع الأعظم لرؤساء الدول أو الحكومات في تاريخ البشرية. ويشهد على ذلك إعلان الألفية الذي صدر في ختام القمة، وهو وثيقة تدرس الدول الأعضاء تنفيذها في الوقت الراهن في مشاورات الجمعية العامة.

إن المجتمع الدولي، إذ يدرك أهمية الجهد الذي يتعين بذله في السنوات المقبلة رغبة في تعزيز ثقافة السلام كأساس للسلام والأمن والرفاه العالمي، وضع في ١٩٩٨ برنامج عمل بشأن ثقافة السلام، اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٢٤٣ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الذي اعتمدت به أيضا الإعلان الخاص بثقافة السلام. والإعلان وبرنامج العمل وثيقتان قيمتان تبينان العمل الدولي المستدام بضمان متانة أسس السلام ونحن نحتفل بالسنة الدولية لثقافة السلام في ٢٠٠٠ ونحتفل بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠.

والإعلان يؤكد الأولوية القصوى التي ينبغي إيلاؤها لتغيير القيم والسلوكيات، والتصرفات وأنماط الحياة بما يعود بالنفع على السلام بين الأفراد والمجموعات والدول. وهو يؤكد بحق الرابطة القوية بين ثقافة السلام المزدهرة والأنشطة القوية الحالية التي تقوم بها مختلف العناصر الفاعلة في الحياة الدولية في تلك المجالات المختلفة مثل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ والاحترام والتفاهم المتبادلين؛ والتعاون الدولي؛ وتعزيز الديمقراطية، والتنمية، والاحترام الشامل لكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ والقضاء على الفقر والأمية؛ وخفض الاختلالات فيما بين الدول وفي داخلها، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ والقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة؛ واحترام وحماية حقوق الطفل؛ وتعزيز التداول الحر للمعلومات على كل المستويات؛ وتحسين الشفافية والمسؤولية في إدارة الشؤون العامة في هذا الخصوص.

والقضاء على كل أشكال العنصرية، والفصل العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتعزيز التفاهم، والتسامح والتضامن بين جميع الحضارات والشعوب والثقافات، بما في ذلك ما يتعلق بالأقليات العرقية والدينية واللغوية مجالات أخرى حددها الإعلان من أجل العمل لنشر ثقافة السلام.

إن الإعلان، لا يؤكد على الدور الرئيسي للحكومات فحسب، وإنما أيضا على دور المجتمع المدني ووسائط الإعلام في تنمية تلك الثقافة، بالنظر إلى أن تلك المسؤولية يجب أن تكون جماعية إذا ما كنا نرغب في القيام، في نهاية الأمر، بمهمة التعليم العالمي. وفي الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بثقافة السلام لعام ١٩٩٩، أحرزت الجمعية العامة تقدما جديدا. وبالفعل، كما يشير الأمين العام بحق في تقريره بشأن الموضوع، هدف برنامج العمل يتفق والمجالات ذات الأولوية الخاصة بالأمم المتحدة، لكن الجديد هو إدراجها في الإطار المفهومي المشترك لثقافة السلام واللاعنف من أجل تحقيق أقصى حد من تكاملها.

من الواضح أن هذه المجالات المتنوعة من العمل على درجة عالية من التكامل والتكافل. فكيف يمكننا الفصل أو التفرقة بين الوظائف والأهداف الخاصة بمجالات مثل التعليم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، واحترام وتعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز التسامح والتضامن، وتحرير تداول المعلومات وصون السلم والأمن الدوليين؟ إن برنامج العمل الخاص بثقافة السلام يربط ربطا متناسقا بين هذه

المجالات ويشجع على تحقيق تكامل وتنسيق العمل فيما بينها.

وتونس تعتمد وتنفذ دون كلل هذا النهج العالمي داخليا وفي أنشطتها في الخارج لدعم أسس السلام بمعناه الأوسع، مستلهمة قيم التسامح، والانفتاح والحوار التي تعمقت جذورها في تاريخها خلال ألوف السنين. وتونس تعتقد اعتقادا راسخا أن العلاقات بين الدول لا يمكن أن تزدهر وتتطور إلا في مناخ من الحوار، والاتفاق والتضامن وفي احترام متبادل وتعاون على قدم المساواة؛ لأن بني البشر كلهم، بصرف النظر عن جنسياتهم، وعنصرهم، وديانتهم وثقافاتهم. يتشاطرون نفس الإيمان بالقيم الأبدية للحرية والعدالة والمساواة والتسامح والسلام.

ونحن نرى أننا لكي نولي أهمية تامة لسنة ٢٠٠٠، التي أعلنت السنة الدولية لثقافة السلام، ولعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي أعلن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ولكي نحقق الأهداف التي وضعها لهما المجتمع الدولي، مما له أولوية قصوى أن نجمع كل طاقات جميع العناصر الفاعلة على المستوى الدولي وجهودها المخلصة، سواء كانت الحكومات أو أعضاء المجتمع المدني أو منظمات إقليمية ودولية.

والأمم المتحدة، باعتبارها محفلا عالميا فريدا من نوعه، واليونسكو، باعتبارها منظمة ذات دور رائد في مجالات التعليم والتدريب، لهما مهمة حاسمة يجب أن يدعمها المجتمع الدولي.

من حسن حظ المجتمع الدولي أن القرن الحادي والعشرين لا يبدأ كما بدأ القرن الماضي في أتون الحرب والمعاناة. وللحفاظ على هذا التطور - أي بإيجاز للحفاظ على السلام - يجب أن نبذل كل جهودنا. إن ما يتعرض للخطر هو مستقبل البشرية خلال هذه الخطوة الحاسمة في تاريخها. والتعبئة الدولية من أجل السلام عن طريق وضع ونشر ثقافة السلام هي أكثر الطرق أمنا وأقلها تكلفة.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بينما نبدأ قرنا جديدا، الحقيقة التي تستحق الشجب أن المجتمع الدولي لا يزال يعاني من مآسي كبيرة بسبب الصراعات والعنف والتمييز. ولذلك، من الأساسي أن نعزز جهودنا، ونحن نحتفل بالسنة الدولية لثقافة السلام، لتحقيق عالم يمكن لكل فرد أن يعيش فيه متحررا من الخوف. وفي هذا السياق، نعتبر أن من المهم بشكل خاص بدء العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، لأنه سيضيف قوة دفع جديدة إلى جهودنا لخلق ثقافة السلام بتبني احترام أرواح وكرامة الآخرين، وأيضا بتعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة.

وكما يبين تقرير الأمين العام بشأن العقد الدولي بحق، فإن النهج الذي نتبعه لبناء ثقافة السلام قد يتضمن طائفة واسعة من الأنشطة. وتميز مفهوم ثقافة السلام يكمن في أنها تؤكد الروابط المتداخلة بين كل مجالات النشاط المتعلقة بتحقيق السلام واللاعنف في العالم. واعترافا بهذا، واستجابة للنداء من أجل حركة عالمية الوارد في برنامج العمل بشأن ثقافة السلام، ينبغي على كل عنصر من العناصر الفاعلة في المجتمع الدولي بما فيها المجتمع المدني والمنظمات الدولية، أن يزيد من جهوده لوضع وتعزيز ثقافة السلام عن طريق التعليم والحوار.

ووفد بلدي يعتقد بقوة أن مسؤوليتنا، كما يذكرنا الإعلان، هي تبني ثقافة السلام، وبخاصة بين الأجيال الأصغر سنا، التي من المفروض أن يبني أعضاءها مجتمع المستقبل. وحكومة اليابان، بناء على هذا الاعتقاد، تمارس وتتابع الأنشطة التالية كوسيلة لنشر ثقافة السلام:

أولا، على المستوى الحكومي، بدأت حكومة اليابان – بغية زيادة الوعي بمفهوم ثقافة السلام بين الشعب الياباني ونشره – حملة إعلام، وأصدرت نشرات عن الموضوع وزعتها على المؤسسات التعليمية في أنحاء البلاد. علاوة على ذلك، أقيمت حلقة دراسية، في شهر آذار/مارس الماضي، عن ثقافة السلام، كجزء من البرنامج العالمي لتبادل الشباب ٢٠٠٠، الذي هو محفل للشباب من أكثر من أربعين بلدا حول العالم يستهدف مناقشة المسائل العالمية.

ثانيا، يدعم اليابان دعما نشطا المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور هام في نشر ثقافة السلام. والاتحاد الدولي لمؤسسات اليونسكو في اليابان أعد مواد تعليمية وكتبا للأطفال عن ثقافة السلام باللغة اليابانية بترجمة نصوص اليونسكو النموذجية، ووزعها على مستوى الدولة. وشارك أيضا مشاركة نشطة في إعلان ٢٠٠٠، وهي مبادرة تدعو الناس إلى أن نحيا حياة سلام بدون عنف. وفي اليابان، نجحت حملة انطلقت في الشوارع وعن طريق شبكة الاتصالات ''الإنترنيت'' على المستوى الجماهيري في جمع أكثر من مليون توقيع قدمها وفد عن الشباب الياباني في شهر أيلول/سبتمبر الماضي إلى السيد كواشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو. واتخذت المنظمات غير الحكومية مبادرات كثيرة أخرى، بعضها بالتعاون الوثيق مع وزارة الخارجية ووزارة التعليم في اليابان.

ويعتقد وفد بلادي أن من الضروري أن تقوم اليونسكو بدور كبير في بناء حركة عالمية لثقافة السلام. ونحن نثني على اليونسكو للإسهام الذي قامت به بوصفها منسقا رئيسيا للسنة الدولية لثقافة السلام. وتأمل اليابان أن تقوم اليونسكو بدور رائد في تنفيذ برامج تعليمية بطرق تنشر التفاهم المتبادل، والسلام والتسامح وتساعد على منع العنف والصراعات، كما ذكر في إطار برنامج داكار للعمل. ونحن مقتنعون بأن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات ستسهم أيضا في تعزيز التفاهم بين الثقافات والنهوض بأهداف العقد الدولي. ونحن نقدر المبادرات الهامة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة الحاسمة لجعل ثقافة السلام مثمرة بين الشباب.

إن ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو تنص على أنه:

''لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام''.

إن اليابان تقر وتعتقد بأن، كل أنشطة السنة الدولية لثقافة السلام ستغرس في عقول الناس اليوم بذور السلام، التي ستعمق جذورها وتزدهر وتنمو لتتحول إلى عمل قوي من أجل السلام. واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن اليابان ستشارك مشاركة واسعة للغاية في الجهود الدولية لبلوغ ذلك الهدف.

السيدة تشاسول (كوستاريكا) (تكلمت بالاسبانية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تعازي كوستاريكا حكومة وشعبا لأسر ضحايا حوادث الطيران التي وقعت في الأيام القليلة الماضية.

ونود أيضا أن نعرب عن امتنان وفد بلدنا للتقرير القيم للأمين العام بشأن العقد الدولي لثقافة الطفل واللاعنف لأطفال العالم، ونعرب عن تقديرنا أيضا لتقرير المدير العام لليونسكو الذي يشير إلى تطبيق إعلان المبادئ وخطة المتابعة لعمل سنة الأمم المتحدة للتسامح. وأود أيضا أن أشكر السفير تشودري ممثل بنغلاديش على عرض هذا الموضوع.

لقد عاشت البشرية طوال قرون في ظل ثقافة الحرب والدمار والموت. وسيطر العنف والكراهية على قلوب البشر. وظلت الأمم تجر إلى صراعات مسلحة واجتماعية بسبب العداءات السائدة. فكم من الأرواح أزهقت، وكم من

الأحلام والآمال والتطلعات طرحت جانبا؟ وكم فُقد من البراءة وكم أثير من الأحزان؟

في هذا الوقت، عند بداية الألفية الجديدة، تواجه البشرية ظروفا مواتية لتغيير هذه الحالة وغرس ثقافة السلام. لقد تبخرت ظلال الحرب الباردة وسباق التسلح. وأخيرا، نرى شبح المواجهة الإيديولوجية وقد أزيح، ونرى وعيا أكبر بالبربرية التي تمثلها الحرب والظلم. وإن العالم أرض خصبة الآن لغرس بذور السلام للاستعاضة عن الإفراط في الدمار والصراع بفضائل السلام والتسامح والتعاون بين كل البشر.

ولتحقيق ذلك الهدف السامي، لا غنى عن إنشاء حركة عالمية لتعزيز ثقافة السلام، كما بين برنامج العمل الصادر في ١٩٩٩. والإعلان الرسمي لسنة ٢٠٠٠ باعتبارها السنة الدولية لثقافة السلام لم يكن سوى خطوة أولى في هذا الاتجاه.

إن خلق ثقافة السلام يتطلب جهودا تبذل في جميع المجالات. وإن البواعث على الصراعات والعنف متعددة الوجوه. وبالتالي، يجب أن تواجه الجهود الرامية إلى نشر ثقافة السلام كل الأسباب التي تمثل جوهر النزاعات والعداوات.

والخطوة الأولى صوب بناء ثقافة السلام يجب أن يكون تعليم شبابنا وأطفالنا. وفي هذا الشأن، يجب أن تؤدي الأسرة بالضرورة دورا أساسيا وذلك، كما أشار الأمين العام بحق في تقريره، لأنه عن طريق الأسرة يتعلم الأطفال القيم الأساسية ويتلقون الدعم النفسي الذي يحتاجون إليه لتحقيق تنميتهم الجسدية والنفسية الكاملة. إذ يتلقى الأطفال داخل أسرهم القيم الأساسية للتسامح والاحترام المتبادل ويتعلمون عن التعاون والأخوة. وإذا ضعفت الأسر أو فشلت في هذه المهمة، سيفتقد مواطنو المستقبل القيم الضرورية للتعايش الاجتماعي.

ثانيا، من الضروري أن يتضمن منهج الأنشطة الأكاديمية جوانب تعلم التلاميذ ثقافة السلام. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي باقتراحات الأمين العام فيما يتعلق باعتماد استراتيجية تعليم تستهدف أن تضمن في تعليم الشباب وجهة نظر عالمية تتضمن رفضا واضحا للعنف، وتتضمن حب الحوار والتفاوض، والتراحم والتسامح، والديمقراطية والعدل، وكذلك إيمانا حقيقيا بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

إننا ندرك أن السلام الحقيقي المستدام لا يمكن الوصول إليه إلا إذا كفلنا ظروفا كافية لحياة الناس، وتحقق مستوى كاف من التنمية الاقتصادية للسماح بالوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع، واحترمت الحقوق الأساسية، وحلت النزاعات عن طريق الوسائل الديمقراطية. وفي هذا السياق، يكون الاستثمار في التنمية، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان والديمقراطية استثمارا مباشرا في السلام بالنسبة للمستقبل. وفي هذا الخصوص، يمثل تعزيز الكرامة الإنسانية، والبحث عما يحقق الصالح المشترك متطلبين لا غنى عنهما للسلام.

وبهذا المعنى، يسهم التعاون الدولي إسهاما مباشرا في ثقافة السلام دعما للمبادرات الرامية إلى تطوير الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان. وستساعدنا برامج التنمية هذه على منع الصراعات مستقبلا. ولهذا السبب، نحث المجتمع الدولي على الإبقاء على دعمه المالي وتأييده السياسي لهذه البرامج.

ومن ناحية أخرى، بينت لنا تجربة كوستاريكا أنه من غير الممكن خلق ثقافة سلام إلا إذا احترمنا الديمقراطية. هذه هي الآلية الوحيدة التي توفر للجميع فرصا متساوية للمشاركة في العمليات السياسية، وأيضا للاستفادة من

التنمية الاقتصادية. والديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد الذي يضمن سلاما اجتماعيا حقيقيا.

ونحن نرحب بمختلف الأنشطة التي يضطلع بها تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الرامية إلى بث ثقافة السلام وتحقيق وعي أكبر بالتسامح. ومن بين هذه الأنشطة نود أن نؤكد على الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي التي تقوم بها إدارة الإنتاج الصوتي والمرئي التابعة لجامعة السلام.

وتؤيد حكومة بلدي تأييدا قويا أنشطة هذا المعهد للتعليم العالي الذي يمكنه تماما، بفضل المهمة الموكلة إليه لتعزيز روح التفاهم والتسامح والتعايش السلمي بين البشر، أن يضطلع بدور رائد في نشر ثقافة السلام.

ويتطلب نشر السلام جهدا مستمرا ومؤزرا من جانب الجميع لخلق روح الاحترام المتبادل ورفض العنف. ونحن واثقون بأن الأنشطة المتصلة بالاحتفال بهذه السنة الدولية لثقافة السلام ستعلمنا رفض العنف وحب الحوار والتسامح.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون ''ثقافة السلام''. ويود الوفد النيجيري أن يشكر المتكلمين السابقين على إسهاماتهم، التي توفر دون شك تفهما أفضل للتحديات التي يجب أن نواجهها على مستوى عالمي في نشر ثقافة السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المتسم بالإيجاز، والشامل مع ذلك، بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، الذي تدخر أساسا طيبا لمناقشتنا بشأن هذا الموضوع. وأن تفكرنا في مسألة ثقافة السلام هذا العام له أهمية خاصة – فسنة ٢٠٠٠ هي السنة الدولية لثقافة السلام. وهذه السنة توفر لنا أيضا الفرصة للتفكر بشكل أكثر عمقا ونحن نعد للعقد الذي أمامنا والذي أعلنته الجمعية العامة باعتباره العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

إن المسعى لتحقيق السلام مسعى عالمي، لأن الجميع يرغبون في السلام. والواقع، أن هذه الهيئة، أي الأمم المتحدة، التي أنشئت في أعقاب أكثر الحروب تدميرا على الإطلاق في تاريخ البشرية، قد ولدت نتيجة هذه الرغبة. وبعد ذلك بخمس وخمسين سنة، بوسعنا أن نشهد على أن العالم أصبح بشكل عام مكانا أكثر أمنا للعيش فيه. ومع ذلك، نشعر بقلق بشأن التحديات الجديدة التي ظهرت وهي تهدد السلام الذي نقدسه. وتلك هي التحديات المتمثلة في الفقر، والأمراض الجديدة وانتشار العنف والصراعات الداخلية، وبخاصة في أفريقيا. ومن الضروري لنا أن نعيد تكريس أنفسنا للمبادئ السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة باعتماد ثقافة السلام، التي تتكون من تغيير في المواقف وأنماط السلوك يعكس ويحفز التفاعل الاجتماعي القائم على مبادئ وأهداف الميثاق وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتسامح، وتعزيز التنمية، وبخاصة في البلدان النامية.

لهذا السبب، تؤيد نيجيريا إعلان الجمعية العامة سنة ٢٠٠٠ بوصفها السنة الدولية لثقافة السلام والفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ بوصفها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. ونحن مقتنعون بأن العقد والسنة سيساعدان جهودنا المشتركة لتدعيم السلام، والوئام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والتنمية في الألفية الجديدة.

ويشاطر الوفد النيجيري في وجهات النظر التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بأن الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في القرار ٥٣/٢٤٣ باء بشأن ثقافة السلام، يمكنهما أن يوجها جهودنا الجماعية نحو تحقيق مجتمع عالمي عادل وسلمي في الألفية الجديدة.

وأن السلام أساسا لا يتجزأ. ومع ذلك نتفق مع الفكرة القائلة بأنه ينبغي للأطفال، الضحايا الأبرياء للصراعات، أن يكونوا في مركز القلب من هذا الهدف النبيل المتمثل في تحقيق السلام للجميع في هذا العقد. لذلك فإن القضاء على العنف هو أفضل تركة يمكن أن نورثها لأطفالنا. ثانيا، لأن المستقبل يخص الأطفال، فإن مستقبل الإنسانية في أيديهم. وبالتالي، فإن مسيرتنا نحو ثقافة السلام واللاعنف يمكن تحقيقها واستدامتها على أفضل وجه عندما تغرس في النفوس منذ الطفولة.

وإذ تعلن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أنه، ''لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام''، فإنها تعترف بدور التعليم المركزي في بناء ثقافة السلام. ونحن نشاطرها الاقتناع بأن التعليم ينبغي أن يولي مكانا خاصا في جهودنا لغرس ثقافة السلام في مجتمعاتنا. ويجب أن نعلم أطفالنا ثقافة السلام وأهمية اللاعنف في حل الصراعات. وفي هذا الشأن، نقدر الدور الهام الذي تقوم به اليونسكو ويمكن أن تقوم به في نشر ثقافة السلام. ونعتقد أنه يجب بذل جهد مدروس من جانبنا في غرس المعرفة، والمهارات، والقيم وأنماط السلوك، والقواعد التي تعزز التفاعل الاجتماعي القائم على احترام الحياة، وحقوق الإنسان وكرامة كل كائن بشري دون تحامل أو تمييز من أي نوع. ولذلك، ينبغي ألا يكون التعليم من أجل ثقافة السلام عن طريق التعليم الرسمي في المدارس فحسب، وإنما أن يكون أيضا عن طريق التعليم غير الرسمي. وبالتالي، فإن الآباء والمدرسين، والسياسيين، والهيئات والجماعات الدينية،ن والفنانين، والصحفيين، والعاملين في المجال الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، أن لهم جميعا دور رئيسي يقومون به في نشر ثقافة السلام.

وليس السلام مجرد غياب العنف والحرب. وبالنسبة لنا نحن في نيجيريا، ونعتقد أن نفس الأمر ينطبق على البلدان النامية، يعني السلام أيضا التحرر من العوز. وقد قال الأمين العام، في تقريره عن الألفية، إن اقتران الفقر المدقع بالظلم المفرط يحيل مشاكل أخرى عديدة أكثر سوءا. وبينما نعيد تأكيد التزامنا بالعمل كأمة وبالتضافر مع الأمم الأخرى لجعل العالم أفضل وأكثر سلما للعيش فيه، يود وفد بلدنا أن ينتهز هذه الفرصة ليسترعي الانتباه إلى آثار الديون الخارجية على قدرة معظم البلدان النامية على إجراء تغييرات هامة في رفاه شعوبها. وإن الفقر مناقض للسلام، وكلما ازداد الفقر في بلد، كلما قل تمتعه بالسلام. وتتجلى هذه المعادلة في عدد الصراعات المتزايد في البلدان النامية. ولذلك، نطلب إلى الدول الدائنة مرة أخرى أن تنظر في إلغاء الديون كعلامة على التضامن في جهودنا المشتركة لإعلاء شأن ثقافة السلام في مجتمعنا.

وفي الختام، تعتقد نيجيريا اعتقادا راسخا أننا، كأعضاء في المجتمع العالمي، مدينون تجاه أنفسنا وتجاه الأجيال المقبلة ببناء عالم يمكن فيه لكل الأمم، ولكل الأجناس وكل الشعوب أن تحيا في كرامة وفي سلام بعضها مع بعض عن طريق بناء وصون ثقافة سلام.

السيد بيلينغا - إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إن البند المعروض على الجمعية العامة اليوم عنوانه ''ثقافة السلام'' وفي رأي وفد بلدي أنه بند هام بشكل خاص لأسباب عديدة.

فبالأمس، نظرت الجمعية العامة في أسباب الصراع، وعلى وجه الخصوص تهيئة الظروف من أجل التنمية المستدامة والسلام الدائم في أفريقيا. فهل من قبيل المصادفة أن تناقش الجمعية العامة اليوم ثقافة السلام؟ إننا نود أن ننظر إليها باعتبارها مصادفة سعيدة قد تكون علامة من علامات الزمن. فإن لدينا توقعات عظيمة. وأفريقيا التي تمد يدها من أجل السلام، تتوقع الكثير من هذه المناقشة. وقد أعلنت

أفريقيا سنة ٢٠٠٠ بوصفها سنة السلام. إن أفريقيا تريد السلام. وأفريقيا تستجدي السلام. والمشكلة اليوم مشكلة هامة. وكما قال الأفريقي العظيم لومينياري سانت أوغسطين بتعبير في غاية الحيوية ''إن السلام هو هدوء النظام'' فكم من البلدان الأفريقية ينعم بذلك السلام اليوم؟ توجد اليوم بلدان أفريقية كثيرة ليس فيها نظام ولا هدوء، ولم يعش فيها الشباب والنساء سنة سلام واحدة.

وهذه المناقشة هامة أيضا لأنها ترجعنا إلى حلم الآباء المؤسسين لمنظمتنا، الذي أعيد تأكيده توا في مؤتمر قمة الألفية. وتمثل ذلك الحلم في بناء عالم يسوده السلام ويعيش فيه الناس آمنين في أخوة. وأخيرا، تذكرنا المناقشة بالحاجة إلى إرادة سياسية حقيقية لترجمة ذلك الحلم إلى حقيقة ولاقتفاء أثر المعايير الجديدة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. وتلك النقطة أبرزت بوضوح في التقرير الممتاز للأمين العام المقدم في إطار هذا البند.

والواضح أن التمسك بالتزاماتنا هو مهمتنا في بداية هذا القرن. وهو أيضا أصعب مهامنا في فجر الألفية. ولنعترف بأننا في الأمم المتحدة، وبخاصة في التسعينيات، لم نف بكل الوعود التي قطعناها في مواجهة المشاكل العالمية الكبرى وهي: التعليم، والصحة، والبيئة، والسكان، وحقوق الإنسان، ووضع المرأة، والشباب، والتنمية الاجتماعية، والغذاء.

والالتزام الأساسي الذي قطع قبل ما يزيد على نصف قرن – الوارد في ميثاق الأمم المتحدة – كان أن شعوب العالم آلت على نفسها أن تنقذ:

''الأجيال المقبلة من ويلات الحرب''.

فهل احترم ذلك الالتزام الأساسي؟

هل لا يزال قائما التضامن الإنساني المعلن في الميثاق وفي الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهو تضامن على المنظمتين واجب تعزيزه باعتباره أساس السلام العادل الدائم الذي تتطلع إليه الشعوب؟ للأسف ليس هناك أدنى شك فيما يتعلق بالجواب.

واليوم، بعد مؤتمر قمة الألفية، ليس أمامنا أي خيار. فتبديد الثروات، وتدهور البيئة، وزيادة الفوارق، ونمو التعصب وسائر أشكال الأصولية أمور لا يمكن التسامح بشأنها بعد الآن. والصراعات، سواء كانت مسلحة أو غير ذلك، بما تترتب عليها من خسائر فادحة وتدفقات اللاجئين، يجب أن تنتهي، وينبغي اتخاذ إجراءات وقائية لمنع تكرارها مرة أخرى. ولكي يحدث هذا، يجب أن نستثمر في السلام. إننا نعرف أسباب الحرب والصراع. ونعرف أيضا عناصر السلام والطريق إليه.

فلنتذكر الالتزامات التي قطعناها في الإعلانات وبرامج العمل الخاصة بمختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدت منذ عام ١٩٩٠. ولنتذكر الإعلان الخاص بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ولنتذكر تقرير الأمين العام لمؤتمر قمة الألفية المعنون ''نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين''. وأخيرا، فلنتذكر إعلان الألفية. ولنتذكر أيضا ما قاله الشاعر سادي:

''من يتعلم قواعد الحكمة دون أن يطبقها
على حياته كمن يحرث حقوله دون أن يزرعها''.

والوقت ليس متأخرا جدا للزرع.

وفي مؤتمر قمة الألفية، دعا صاحب الفخامة السيد بول بييا، رئيس الكاميرون، إلى نهج أخلاقي في الشؤون الدولية يجعل الإنسان جوهر سياساتنا، مما يسهم في تحقيق ثقافة السلام. فثقافة السلام هي قبل كل شيء، ثقافة الحياة والأمل.

والسلام أكثر من مجرد غياب الحرب. وليس هناك سلام حقيقي في بلد يحيق به توتر بين الأعراق وعدم استقرار

سياسي، حتى مع عدم وجود تفجيرات مميتة أو تصادم بالأسلحة. السلام ينطوي على وجود الحرية والعدل حتى يعيش الجميع في وئام ويُنَمّوا قدراتهم تنمية كاملة. وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني، السلام يتطلب

”الحل السلمي للخلافات والصراعات بين الدول، وقوة دفع النظام الاجتماعي القائم على القانون والعدل. وبشكل أكثر تحديدا، أسس السلام يجب أن تبنى على حماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب“.

إن الأمم المتحدة بإعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، تضع هدفا ضروريا للمجتمع الدولي في مجموعه. وسنة ٢٠٠٠ ترمز إلى بداية عصر جديد، لكنها تعني، قبل كل شيء، نهاية قرن شهد حربين عالميتين، وحروبا لإنهاء الاستعمار، وتفجير القنبلة النووية، وانتشار الإبادة الجماعية، وما إلى ذلك. وبصرف النظر عن إعداد كشف حساب النجاحات وحالات الفشل السابقة، توفر لنا سنة ٢٠٠٠ فرصة بناء المستقبل بقدر أكبر من التفاؤل.

إنني كثيرا ما أتذكر كلمات الأمل التي قالها انطونيو ماتشادو:

”المستقبل لم يكتب بأكثر مما كتب الماضي“.

نعم، المستقبل إمكانية تتصف بالنشاط، مغامرة طائرة. الغد لم يكتب بعد. وهذا يعني أن بناء المستقبل لا يمكن أن يترك للصدفة أو الحظ. المستقبل لا يمكن أن يبنى إلا إذا اتفق البشر جميعا على جعل السلام واللاعنف مبدأهم الأخلاقي السامي. ويجب على البشر أن يعملوا معا على تغيير الحالة الراهنة – وهي حالة يسيطر عليها الاختلاف، والعنف والأنانية – إلى ثقافة السلام والتضامن والتنمية. ولمواجهة هذا التحدي، يجب أن نتخذ المواقف وننتهج القيم والتصرفات التي تعزز السلام والعدل الاجتماعي والأمن وحل الصراعات بالطرق السلمية. والاختلالات والخلافات التي يتسم بها عالمنا اليوم لا تهدد وتيرة التنمية واستقرار المؤسسات فحسب؛ وإنما تهدد قبل كل شيء بقاءنا نفسه.

كيف يمكن أن يكون مستقبل السلام، والأمن، والرفاه والحرية في عالم يملك ٢٠ في المائة من سكانه ٨٥ في المائة من ممتلكاته، بينما الغالبية العظمى لا تملك الأشياء الأساسية جدا؟ كيف يمكن لعالم فيه أكثر من بليون أمي وهم يُستغلون بشكل عام، ويعيشون في فقر مدقع وغير قادرين على المشاركة بأية طريقة – أن يتطلع إلى تحقيق الديمقراطية ناهيك عن تعزيزها؟

إن القرن الحادي والعشرين إما أن يكون قرن الشراكة، أو لن يكون هناك قرن حاد وعشرون. فدول وأفراد اليوم يجب أن يفهموا الحاجة الماسة إلى الشراكة: الشراكة في الثروة حتى يمكن للجميع أن يعيشوا حياة كريمة؛ الشراكة في المعرفة حتى يمكن تعزيز تنمية ذاتية النمو وصحيحة بيئيا؛ والشراكة في المسؤولية المدنية للحفاظ على الديمقراطية والسلام.

إن الكاميرون، إذ تدرك إدراكا تاما أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن شراكة، دعت، عن طريق رئيسها، في مؤتمر قمة الألفية، إلى اتباع نهج أخلاقي في العلاقات الدولية. والاقتراح الذي تقدم به بقوة الرئيس بول بييا كان لشراكة تقوم على عقد يلزمنا بتضامن حقيقي؛ ويبدو لي أن هذا أساسي لثقافة السلام في القرن الحادي والعشرين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بن مصطفى (تونس).

إن ذلك العقد من أجل التضامن يعزز الحوار والتسامح. والتسامح هو القدرة الثابتة على الاستماع إلى ما

يقوله الآخرون؛ ووفقا لإعلان الألفية، أنه يعني أن الخلافات داخل المجتمعات وفيما بينها ينبغي ألا يخشى منها وألا تقمع، وإنما ينبغي أن تحترم كشيء قيم تملكه البشرية. والحوار نهج ثابت للوصول إلى الآخرين وفهمهم واحترامهم. والتسامح واحترام التنوع يجب أن ينهيا حلقة المواجهة المفرغة بين الشعوب المختلفة. والعقد من أجل التضامن سيساعدنا على الاستعاضة عن الأسلحة بالكلمات وسيساعد على تحقيق الديمقراطية والحكم السليم.

وفي المجال الاجتماعي، العقد من أجل التضامن سيمكننا من أن نقوم بسرعة بالمهمة ذات الأولوية الخاصة بالقضاء على الفقر، والتهميش والاستبعاد، وهي الأمور التي يتسم بها عالم اليوم. ويجب أن نساعد كل البلدان على الحصول على المعرفة والتكنولوجيا الضروريتين. وكما بين رؤساء دولنا في إعلان الألفية، فإن الذين يعانون أو يستفيدون أقل استفادة يستحقون المساعدة ممن يستفيدون أكثر استفادة.

إن حضارتنا، التي خطت خطوات كبيرة غير عادية في معظم المجالات تنوعا، تشبه إلى حد كبير العملاق الذي حلم به الملك نبوخذنصر في الكتاب المقدس:

”إذ انقطع حجر لا باليدين فضرب التمثال على قدميه اللتين من حديد وخزف وسحقهما“.
(الكتاب المقدس، دانيال ٢/٣٤)

ونحن إذا لم نصحح الاختلالات تصحيحا جذريا؛ وإذا لم نقطع تحقيق تعايش سلمي، بعدل وكرامة، فيما بين جميع الأفراد وفيما بين جميع الشعوب؛ وإذا لم نستطع مواصلة المسيرة نحو العقد من أجل التضامن الضروري لقاعدة أخلاقية يكون محورها الناس للعلاقات بين الدول ولثقافة سلام حقيقية؛ فإننا عندئذ سنشبه إلى حد كبير ذلك العملاق الضخم صاحب القدمين من خزف.

ويجب أن نفهم على نحو أفضل عبارات ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو، ونصها كما يلي:

”طالما أن الحروب تبدأ في عقول البشر، ففي عقول البشر يجب أن تشيد دفاعات السلام.“

لقد قيل إن البشرية يجب أن تقطع طريق الحرب الدموي حتى تصل في نهاية الأمر إلى السلام. وعن طريق التاريخ يمكن خنق العنف الطبيعي ويمكن تعليم الناس أن يفكروا. ألسنا مستعدين الآن لذلك السلام، في ضوء كل ما شهدته البشرية وكل ما لا تزال تشهده؟

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): لقد سعت البشرية إلى تحقيق السلام بأسلحة مختلفة في أوقات مختلفة : من أسلحة مصنوعة من الحجر، إلى السهام والحراب، إلى البنادق والمدافع، إلى الأسلحة النووية. إلا أنه ما من شيء من هذه الأسلحة كفل لها سلاما دائما. كما أن البشر جربوا مذاهب أمنية مختلفة طوال القرون العديدة الماضية. فمن العزلة، والتوسع وتوازن القوى الى التدمير المؤكد المتبادل، أمور جُربت كلها في مراحل مختلفة من تطور الأفكار الأمنية.

ومع ذلك، ظل السلام بعيد المنال شأنه دائما. وفي كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني، لم يكن السلام في متناول الإنسان. وقد ثبت عجز الفكر التقليدي عن الإثبات بأن الأسلحة أو النظريات الأمنية هي الدواء لكل علل الحرب والصراع. ولذلك، حان الوقت لكي نتخطى هذه النهج التقليدية المعيبة ونبدأ استكشاف واتباع طريق جديد للسلام. إن السلام يتولد في قلوب وعقول الناس. إنه ينمو في ضمائرهم، وينضج في سلوكهم وتوجهاتهم ويعبر عن نفسه في تصرفاتهم وأعمالهم. ولهذا تصبح ثقافة السلام ذات أهمية كبرى في بحثنا الدائم عن السلام.

ثقافة السلام قد تعني أشياء مختلفة بالنسبة لأشخاص مختلفين. لكنها بالنسبة لنا في نيبال طريق مضيء نحو وجهتنا المقدسة للسلام الدائم والازدهار. من البديهي أن العنف يولد العنف، وأن الأسلحة تولد سباقا للتسلح، وأن المذاهب تدفع إلى مذاهب مضادة. إلا أننا لا نزال وللأسف نسعى إلى تحقيق السلام بتكديس الأسلحة وتكويم الصيغ الأمنية. وكل مرة نستثمر في أشياء نعرف أنها لن تنجح نصبح أضعف كثيرا من الناحية الأدبية وأفقر من الناحية الاقتصادية.

ولقد حان الوقت لكي نقطع بشكل واضح صلتنا بما لا يجدي ونحاول أن نفعل شيئا له إمكانية أن يكون مجديا. وإذا أمكننا أن نجرب كل فكرة جسورة أخرى فإن ثقافة السلام تستحق بالتأكيد أن تعطي فرصة. وأنا واثق بأنها ستؤتي عجائب. أحيانا، الأشياء التي يبدو من غير المحتمل أن تكون مجدية، تكون مجدية فعلا بطريقة غير متوقعة. على خلاف ذلك، ثقافة السلام شيء جديد، كما أن لها المرتكز المعنوي والأسس المادية لتهيئة الظروف التي يمكن فيها حل النزاعات بالوسائل السلمية ومنع الصراعات دون اللجوء إلى العنف. والتجربة تعلمنا أن الحروب بين الدول قد تكسب بالأسلحة والقوة، لكن الصراعات الداخلية، التي هي موضع اهتمام كبير في فترة ما بعد الحرب الباردة، لا يمكن كسبها بالوسائل التقليدية. ونحن بحاجة إلى تقنيات جديدة وأسلحة جديدة لكسب قلوب الناس المنخرطين في نزاعات أهلية.

وفي هذا السياق، برنامج العمل المعني بثقافة السلام، والعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في القرار ٥٣/٢٤٣ باء يوضحان الطريق إلى الأمام.

ومجالات العمل الثمانية بشأن ثقافة السلام هي، في الحقيقة، مقتضيات لها أهمية شاملة وقيمة أبدية. والمجتمع بأسره لا بد أن يكون له إطار فكري ومجموعة من الأنماط السلوكية المفضية إلى السلام واللاعنف. ولذلك، يجب أن نبدأ بناء السلام بغرس قيمة السلام في الأطفال في مرحلة تنشئتهم، وتشريبها في نفوسهم حتى يمكنهم، كبالغين، أن يبنوا عالما سلميا لأنفسهم وللأجيال المقبلة.

ولقد أصبح من المعترف به الآن بشكل متزايد، كما أوضح زعماء كثيرون من العالمين المتقدم النمو والنامي على حد سواء خلال جمعية الألفية، أن الفقر والصراع يشكلان دائرة مفرغة، إذ الفقر سبب مباشر للصراع، كما أنه عنصر مفاقم له. لذلك، فإن الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة له مغزى كبير، حتى لا يضطر المزيد من الأفراد إلى الدخول في منافسة قاتلة حول موارد متناقصة تكاد لا تكفي للبقاء على قيد الحياة، واستغلالها يلحق ضررا بالبيئة لا يمكن معالجته.

وحقوق الإنسان اعتنقناها جميعا، بل حتى اعتبرناها مبدأ هاديا، كقيم عالمية، وتعهدت كل دولة في العالم تقريبا بمسؤولية حمايتها وتعزيزها. وفي الوقت نفسه، التزمت البلدان بالقضاء على عدم التكافؤ بين الجنسين وبتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. واليوم، يتمتع المزيد من الشعوب بالديمقراطية وبالمشاركة في الحكم أكثر من أي وقت آخر في التاريخ الإنساني؛ وهذه إحدى الوسائل لدعم ثقافة السلام. وقد أكد عدد من المؤتمرات العالمية مجددا التفاهم والتسامح والتضامن باعتبارها أركان العدل والسلام. وإعلان الألفية أكد مجددا أيضا تلك المبادئ. والثورة في المعلومات والاتصالات زادت القدرة البشرية إلى حد لم يسبق له مثيل في عالم معولم. ولدينا أكثر وسائل الاتصالات تقدما وتنوعا؛ وما يدعو إلى السخرية أن الناس لا يتصل بعضهم مع بعض بطريقة من شأنها أن تعزز التفاهم.

هذه تطورات يمكن أن تكون بالتأكيد هامة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. هناك سبيل يصلح لنا؛ وما ينقصنا هو الإرادة للسير في الطريق الذي لم نرسمه حتى الآن. ووفد بلدي يقدر غاية التقدير الدور الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وقيادتها في اتخاذ المبادرة الطيبة بشأن ثقافة السلام. ونحن بحاجة إلى جعل ثقافة السلام جهدا على نطاق المنظومة في إطار الأمم المتحدة، وهدفا تسعى دولها الأعضاء إلى تحقيقه سواء بشكل انفرادي أو جماعي. وهناك عدد من الخطوات التي من الضروري أن نتخذها لتهيئة بيئة مؤاتية لتمكين ثقافة السلام من النجاح. وهي تتضمن، في جملة متطلبات، نزع السلاح الكامل، وتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدابير لبناء الثقة بين الشعوب والدول، وخفض الاعتماد على الأسلحة والقوة كوسيلة لحل الصراعات. وتثبيط انتاج وبيع ونشر الأسلحة قد يضر بقليل من الباحثين في أنظمة الأسلحة، وبعض منتجي الأسلحة وبعض متعهدي الأسلحة. لكن هذا الثمن يجدر دفعه لصالح قضية أعظم هي انقاذ الملايين من الأرواح، الأغلى من أي شيء آخر، وقضية تبني مجتمعات أكثر استنارة تمثل القمة التي تسعى كل حضارة إنسانية إلى الوصول إليها.

وفي العديد من المجتمعات التي كانت بشكل تقليدي مثالا للسلام. بدأت الصراعات تلتهم نسيج السلام. والأسباب من السهل فهمها.وبينما يظل السكان يتزايدون عددا في البلدان الفقيرة التي تواجه ركودا اقتصاديا، يُدفع المزيد والمزيد من الناس إلى هاوية الفقر. وثمة عناصر سياسية لا ضمير لها، ولا يمكنها كسب قلوب وثقة الناس في العمليات الانتخابية الديمقراطية، تبدأ بإغواء الناس الأبرياء وخداعهم بوعود مثالية يتعذر تحقيقها، وباستغلال شعورهم بالإحباط لإثارة المشاكل. ويساعدهم في ذلك جماعات متزمتة.

وكما نشهد، في معظم الحالات، فإن تلك القوى التي تتسم بقلة التبصر لا تنجح في إحداث أثر يذكر إلا في تلك المناطق حيث الناس فقراء وثمار التنمية لم تتحقق بعد لتخرجهم من الفقر والتخلف.

إن العناصر التي حددت كمكونات رئيسية لثقافة السلام هي نفسها العناصر التي نحاول منفصلين أو بشكل جماعي مراعاتها وتعزيزها. وفكرة ثقافة السلام تجمعها ببساطة معا في كل متماسك. وأنا لا أفهم كيف أن بعضنا يمكن أن تكون له تحفظات بشأن السعي في هذا الطريق نحو السلام ما لم تكن له دوافع تتعلق بمصالح تجارية أو شعور بالعجرفة.

قد يكون هناك، بطبيعة الحال، تعارض بين المصالح الوطنية الضيقة والالتزامات العالمية الأوسع نطاقا. ونحن، لكي نعمل من أجل سلام وازدهار مشترك، من الضروري أن نسعى إلى سد الفجوة بين المصالح الوطنية والمصالح العالمية. ذلك هو المبدأ الرئيسي في ميثاق الأمم المتحدة والتعددية، وهما يتفقان وأهداف ثقافة السلام.

والإنسانية المشتركة هي الرباط الرئيسي الذي يربط العناصر المختلفة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والتي أعيد تأكيدها في إعلان الألفية. وربما كان هذا هو السبب الوحيد في أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة منحوا بعض المزايا وأسندوا مسؤوليات خاصة إلى البعض للنهوض بالسلم والأمن العالميين.

ونيبال تأمل ألا تقوض المصالح الوطنية الضيقة المصالح لعالمية الأوسع التي تفيد شعوب العالم التي كسبت الميثاق باسمها.

لقد جربنا عددا من المذاهب ومنظومات الأسلحة لضمان سلام دائم، لكننا فشلنا. وقد حان وقت إيلاء ثقافة السلام تأييدا قاطعا من المجتمع العالمي. إن ما يتعرض للحظر

هو السلام والتقدم الدائمان اللذان يغذي كل منهما الآخر ويوفران فرصة التخلص من الخوف والعوز، لا لقلة قليلة وإنما للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ من قبل، أعطي الكلمة الآن لمراقب الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): العقد الذي انتهى قبل قليل سيذكر ليس بكونه قرن تقدم علمي عظيم فحسب، وإنما بكونه قرن عنف غير عادي أيضا. لقد كان قرنا وقع فيه الملايين من البشر ضحايا لحربين كبريين ولحروب رهيبة أخرى لا حصر لها، وصراعات داخلية – قرنا شهد المحرقة والإبادة والجماعية المتكررة، وشهد معسكرات الاعتقال والإبادة، وشهد الكراهية والتطهير العرقي.

لكن القرن الذي يبدأ يمكن، مع هذا، أن يصبح قرن سلام. وهذا يجب أن يكون أمل هذه المنظمة، أمل مجتمع الأمم والبشرية جمعاء. ومنظمة اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة أعلنتا معا العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم. ويجب أن يعمل الجميع لجعل هذا الطموح حقيقة واقعة.

أسرة الدول يجب أن تعمل لبلوغ هذه الغاية، وذلك بالتحديد لصالح كل أطفال عالم اليوم، الذين لم يعرف كثيرون منهم سوى الحرب. يجب أن نجعل من هذا حقيقة واقعة لكي نعطي أولئك الأطفال، وكل أطفال القرن الجديد، أملا جديدا ومستقبلا جديدا. في الحقيقة أن كل أطفال العالم هم الذين سيختارون السلام. وهذا الجيل يجب أن يجعلهم في وضع يتيح لهم القيام بهذا، عن طريق خلق ثقافة سلام حقيقية.

المتطلب الأول لثقافة السلام هو إعادة تأكيد الاقتناع بأن الحرب لم تعد الطريق لحل الصراعات بين الدول أو الشعوب. وقد كرر البابا يوحنا بولس الثاني في مناسبات عديدة النداء الذي وجهه سلفه البابا بولس السادس هنا في قاعة الجمعية العامة هذه: ”لا حرب مرة أخرى أبدا“. ولقد ناشد البابا في رسالته الحبرية:

> ”لا حرب أخرى أبدا، تدمر حياة أناس أبرياء، وتعلم كيف يكون القتل، وتلقي في دوامة الاضطرابات حياة الذين يقتلون وتخلف وراءها آثارا من الاستياء والكراهية، فتجعل من الصعوبة بشكل خاص إيجاد حل عادل للمشاكل التي تثير الحرب“.

إن ثقافة السلام يجب أن تكون ثقافة حقوق الإنسان. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو ثمرة التفكر في الدمار الذي هو نتيجة الحرب. إنه شدة التفكر فيما يحدث عندما تُتجاهل الكرامة الأساسية لكل إنسان وتداس بالأقدام. إن الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف وكرامة كل إنسان يمثل أساس كل نظام سياسي حر حقا.

إن ثقافة السلام يجب أن تكون قائمة على الحقيقة والعدل. والأنظمة الشمولية تجبر مجتمعات بأكملها على القبول، على الأقل ظاهريا، برؤية للمجتمع تفرضها تلك الأنظمة عليهم. وكانت النتيجة قمعا واغترابا. وثقافة السلام التي تركز على كرامة كل شخص وعلى الحقيقة بشأن الإنسان يجب أن تغير تلك النظرة. إنها يجب أن تحترم ضمير كل فرد يرتبط فقط بالحقيقة. ويجب أن تتبنى البحث عن الحقيقة. ويجب أن تحترم الذين هم مستعدون، حتى في وجه الضغوط الكبيرة والعنف، ليشهدوا بالحقيقة، وبخاصة عندما يكون ذلك بروح السلام.

البحث عن الحقيقة بشأن الجنس البشري والأسرة البشرية يجب أن يسمو فوق القيم الشمولية تماما وأن يكون مفتوحا أمام الحقيقة الكاملة بشأن الإنسان والاحتياجات الأساسية للناس، الذين لا يمكن أن يعاملوا كسلع. ويجب أن

يتغلب على الرغبة في الطمع والبحث عن القوة الاقتصادية والسياسية، التي لا تزال اليوم السبب الجذري لصراعات كثيرة. السلام بين الدول يفترض مسبقا العدل والمساواة، في توزيع السلع.

ثقافة السلام يجب أن تكون ثقافة تحترم حقوق الدول. في كثير من الأحيان نجد في جذور الصراعات شكاوى حقيقية خطيرة قائمة على نظام عميقة يعاني منها، أو على إحباط نتيجة عدم الوفاء بتطلبات الشعوب المشروعة. ويجب إيجاد طريقة لتطبيق حكم القانون في الحياة الدولية، تماما كما أن هذا ممكن الحدوث في داخل الدول فرادى. ويجب بذل كل جهد لضمان توفر التحكيم في الوقت المناسب وطريق الحوار في مناطق الصراع وأن يكون من الممكن مد يد الصداقة للتغلب على كل الصراعات العميقة الجذور. كما يجب تبني منع الصراعات. إن المنع والحوار هما الطريق الوحيد للسلام الدائم، حتى وإن كان ينطوي على تفاوض شاق والبحث الصعب عن الحلول التي تحترم حقوق الشعوب.

ثقافة السلام سترفض منطق التدفق الحر للأسلحة. ومؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه يوفر فرصة جديدة لدراسة البعد الذي طويلا ما أغفل لنزع السلاح الدولي. إن المخزون الراهن من الأسلحة الصغيرة، والسهولة التي يمكن أن تصل بها إلى مناطق الصراع يفرضان تحديا كبيرا على مجتمع الدول. وانتقال الأسلحة هذا يزيد إلى حد كبير إمكانية نشوب الصراعات وفقدان الأرواح على نطاق واسع. ويجب بذل جهود متضافرة في نهاية الصراعات لجمع وتدمير الأسلحة. ويجب بذل جهود لتعزيز الأمن الإقليمي لوضع حدود قصوى متفق عليها بشكل متبادل بشأن نفقات التسلح لخفض إمكانية استئناف الصراعات.

وعند معالجة اختلالات الميزانية، يجب أن تتصدى استراتيجيات خفض الفقر، التي يتفاوض بشأنها حاليا في سياق مبادرات تخفيف الديون، بمسألة النفقات العسكرية المفرطة التي تنفقها بلدان بلغ الفقر فيها حد الكارثة. والدول الأكثر غنى يجب أن تكون أكثر جرأة في وضع وتنفيذ أشكال تمنع تدفق الأسلحة التي تنتجها إلى مناطق الصراع.

ثقافة السلام ستركز على صغار السن، وعلى الأخص الأطفال. الأطفال في كثير من الأحيان اليوم هم أول ضحايا الحرب. ومستقبلهم يهدده انهيار النظام الاجتماعي الطبيعي الذي يمنعهم من الانتظام في المدارس أو الحصول على رعاية صحية كافية. والحماية الأساسية التي يقدمها القانون الإنساني الدولي للسكان المدنيين يجب أن تحترم وعلى وجه الخصوص في حالة الأطفال.

إن محنة الأطفال الجنود يجب أن تختفي من عالمنا. فكم من أرواح صغيرة أزهقت نتيجة الاشتراك القسري للأطفال واختطافهم، الأمر الذي يسلبهم براءتهم ويضعهم وجها لوجه أمام العنف. بل حتى يجعلهم مناصرين للقتل والعنف؟ المسؤولون عن اشتراك الأطفال في الحرب يستحقون أشد الإدانة من جانب مجتمع الدول.

ثقافة السلام يجب أن تبدأ في قلوب البشر. والعنف يجب أن يُنحّى جانبا في كل جانب من جوانب الحياة البشرية. والاستعاضة عن ثقافة الحرب بثقافة اللاعنف لا تحدث بطريقة تلقائية. فهذا يتطلب تغيرا حقيقيا للقلوب. هذا التغيير يجب أن يبدأ في البيت وفي الأسرة. ويجب أن يقوم على الاحترام الحقيقي لكل شخص وكل مجتمع. ويجب تبني ثقافة الحوار والاحترام بين الطوائف والحضارات.

العالم يحتاج إلى الرجال والنساء الذين يعملون من أجل المصالحة وليس من أجل الحرب. إنه يحتاج إلى الرجال والنساء ذوي الرؤية الذين يمكنهم أن يشهدوا بقوة

اللاعنف، الذي له أثر أكثر استدامة من المرارة التي تولدها الحروب بشكل حتمي. ويجب على الزعماء الدينيين أن يناشدوا بأقصى ما تتطلبه رسالتهم، التي تؤكد الأخوة الأساسية لكل الشعوب، ويجب أن يرتفعوا فوق كل المحاولات لاستغلال الرسالات الدينية أو المشاعر الدينية لأغراض سياسية أو عرقية ضيقة.

لقد أعلن المجلس البابوي للعدل والسلام أن الكاثوليك سيحتفلون باليوم العالمي للسلام يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في إطار موضوع: ''الحوار بين الثقافات، من أجل حضارة محبة وسلام''. فليصبح ذلك برنامجا للجميع، من أجل أطفال هذا القرن الجديد.

دعوني أختتم بذكر كلمات البابا يوحنا بولس الثاني، في خطابه إلى هذه الجمعية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها:

> ''وبعون من نعمة الله يمكننا أن نبني في القرن المقبل وفي الألف المقبل حضارة تليق بالإنسان وثقافة الحرية الحقة. وإننا نستطيع ويتوجب علينا أن نفعل ذلك. وإذا فعلنا ذلك سندرك أن دموع هذا القرن قد أعدت التربة لربيع جديد للروح البشرية'' (A/50/PV.20، ص – ٧)

فلعل الكلمات التي قالها قداسته قبل خمس سنوات تترجم اليوم إلى أمل من أجل ثقافة سلام حقيقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في هذه المناقشة بشأن هذا البند. وقد طلب أحد الممثلين الكلمة لممارسة حق الرد.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات يدلى بها ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شاخام (اسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد استخدم ممثل مصر هذه المناقشة بشأن ثقافة السلام للأسف، ليشن هجوما سياسيا ضد بلدي. وكلماته تبدو جوفاء على وجه الخصوص اليوم. وببالغ الأسى، لا بد لي أن ابلغ الجمعية بهجوم إرهابي مأساوي للغاية وقع اليوم في عاصمتنا، القدس. ففي حوالي الساعة ١٥/٠٠ بالتوقيت المحلي، انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من سوق ماهاني يهودا في قلب المدينة. وقد تأكد موت اثنين، وجرح عديدون آخرون.

وهذا الهجوم يجيء بعد تحذيرات متكررة أصدرتها حكومتي بأن إفراج السلطات الفلسطينية عن حوالي مائة من إرهابيي منظمتي حماس والجهاد الإسلامي – وهم إرهابيون مدانون بارتكاب أعمال قتل بربرية – ستفسره هذه الجماعات بأنه ضوء أخضر لبدء هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. وهذه التحذيرات لم تستمع إليها السلطات الفلسطينية، واليوم نشهد النتائج المأساوية. والسلطة الفلسطينية تتحمل مسؤولية كبيرة عن هذا الهجوم، وقد طلبت إسرائيل أن يحتجز هؤلاء الإرهابيون مرة أخرى خلف القضبان حيث مكانهم.

إن توقيت هذا الهجوم سيئ بشكل خاص في ضوء الاتفاق الذي توصل إليه صباح اليوم وزير التعاون الإقليمي شمعون بيريز والرئيس ياسر عرفات. والاتفاق يتضمن ما يلي: تعهدا بتجديد التعاون الأمني الإسرائيلي – الفلسطيني على المستوى الذي كان قبل نشوب العنف الفلسطيني، وعودة قوات الأمن إلى المواقع السابقة؛ وعقد اجتماعات تنسيق بين القادة العسكريين الإسرائيليين ونظرائهم الفلسطينيين؛ وإصدار بيانات من جانب رئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات لوسائط الإعلام الخاصة بهما، بالمطالبة بوقف العنف والتحريض، واستعراض تنفيذ هذا الاتفاق في فترة يومين، مع التطلع إلى إصدار نداء إسرائيلي – فلسطيني

مشترك يوجه لرئيس الولايات المتحدة الرئيس كلينتون لتشكيل لجنة تقصي الحقائق التي اتفق عليها في شرم الشيخ. وهذا الاتفاق، للأسف، معلق دون تنفيذ.

إن تعليقات الممثل المصري يمكن أن يكون وقعها أخف لو لم تكن ظروف صباح اليوم مأساوية جدا. فمنذ أسبوعين تكرمت مصر باستضافة مؤتمر قمة شرم الشيخ، الذي أبرم فيه اتفاق إسرائيلي فلسطيني بشأن إنهاء العنف. واعترف مؤتمر القمة بأن أيا من الطرفين في هذا الصراع لا يمكن أن يستأثر بأن يكون في وضع الضحية وأن على كل من الطرفين أن يتصرف لإنهاء العنف، وبالفعل، تكلم الرئيس مبارك رئيس مصر في مؤتمر القمة عن ضرورة عودة الجانبين إلى عملية السلام، وإنهاء دائرة العنف، والعودة إلى ثقافة السلام. وفي ضوء هذا، تكون كلمات ممثل مصر، التي تسعى إلى تصوير إسرائيل والإسرائيليين بأنهم عديموا الأخلاق في هذا السياق، واستخدامه هذا المحفل لإطلاق اتهامات باطلة وإشارات لا أساس لها حول اتهامات بارتكاب جرائم حرب تبدو، على الأقل، متناقضة مع دور مصر المعلن الذي يحظى بالتقدير البالغ باعتبارها مؤيدا وميسرا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا التلاعب السياسي بلغة القانون ليس من شأنه سوى جعل القانون رخيصا وبالتالي تقويض آفاق التوصل إلى سلام عادل.

ولما كان ممثل مصر اختار بالفعل أن يشير إلى مسألة السلام في المنطقة، فقد كنا نتوقع منه أن يستخدم بيانه اليوم لتشجيع القيادة الفلسطينية على أن تستجيب بلطف ليد السلام التي مدتها إسرائيل إليها في كامب ديفيد، بدلا من أن ترفض فورا اقتراحات إسرائيل بحلول وسط وتختار، بدلا من ذلك، اللجوء إلى الكفاح المسلح.

ومع أن كلماته اليوم غير موفقة، لا نزال نأمل أن تتاح الفرصة لقوى الاعتدال والتعايش – التي نعلم أنها موجودة الآن في العالم العربي – للتعبير عن نفسها في المحافل الدولية، الأمر الذي يساعد على قلب صورة منطقتنا التي مزقتها الحروب إلى جهد يتسم بالتعاون لتعزيز ثقافة السلام تعزيزا حقيقيا في الشرق الأوسط.

السيد رشدي (مصر) (تكلم بالعربية): سوف أبدأ بالرفض التام لاتهام بيان مصر بالعدوانية. لقد كانت مصر أول من مد يده بالسلام في الشرق الأوسط منذ أكثر من عشرين عاما. ومنذ ذلك الوقت ومصر تخصص كل جهودها وطاقاتها الدبلوماسية في كل المحافل الدولية لدعم عملية السلام. ولكن أي سلام نتحدث عنه؟ إن ثقافة السلام لن تقوم أو تدوم إن لم يكن سلاما عادلا يحقق مطالب الجميع، وليس بالضرورة أن تكون المطالب القصوى، ولكن المطالب العادلة.

وأضيف هنا حقيقة أخرى، وهي أن انطباق اتفاقية جنيف بشأن معاملة المدنيين في أوقات الحرب على الأراضي الفلسطينية المحتلة مسألة أصبحت مستقرة وثابتة في القانون الدولي ولا مجال للجدل بشأنها. ولذلك نحن الآن أمام حالات عنف وإهدار للسلام. والعنف لا يولد إلا العنف. وهذه المسألة ليست بحاجة إلى المزيد من التأكيد عليها. وإذا كنا حقا نريد السلام ونريد إشاعة ثقافة السلام، فيجب أن نبحث عمن أوجد الظروف والاستفزازات التي أخرجت المنطقة من حالة السلام وعادت بها إلى أجواء المواجهة والاضطرابات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع قرار بشأن هذا البند سيقدم في وقت لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.